الأطروحة

وجهة نظر تحليلية لمحو الأمية الدينية
المُطبِقَة على الواقع الإعلامي المعاصر

الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

منهجنا(٦)

الأطروحة

وجهة نظر تحليلية لمحو الأمية الدينية
المُطبِقَة على الواقع الإعلامي المعاصر

بقَلم
خَادِمِ السَّلَفِ
أَبِي بَكرٍ العَدَنِي ابن عَلِيّ بن أَبِي بَكرٍ المَشْهُور

بسم الله الرحمن الرحيم

المطلع القرآني..

﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ ۖ
فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ
وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي
إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾

[يس: ١١-١٢]

لسان الحال..

((مثلُ المؤمنين في تَوادِّهِمْ وتراحُمِهِمْ وتعاطفِهِم كمثلِ الجَسَدِ الواحدِ إذا اشتكى منه عضوٌ تَداعى له سائرُ الجسدِ بالسهرِ والحُمّى))

الإهداء..

إلى كُلِّ مسلم غَيُورٍ على وحدةِ الأمة الإسلامية..

إلى الَّذين ارتَقَوا فوقَ الأنانية..
ونَبَذُوا أمراضَ الذّاتِ الطَّبْعِيّة..
وعالجوا العالمية الإسلامية..
بمقتضياتِها الشموليةِ الشرعيةِ ..
دَحْضاً للزيفِ الإعلاميّ..
المسمى بـ((النظام العالمي الموحد))..

المقدمة

الحمد للّه له الأمر من قبلُ ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر اللّه، ينصر من يشاء، والصلاة والسلام على الرسول الهادي أمته إلى سبل النجاة في الدارين، سيدنا محمد المؤيد بالفتح المبين، والـمبعوث بالحق هدى للـمؤمنين، ورحمة للعالـمين، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، وعلى من تبعهم وسار ، في ركا م وركبهم بإحسان إلى يوم القرار والاستقرار.

وبعد فالحق جل علاه يخاطب المؤمنين فيقول : { يا أيها الذين آمنوا خذوا حِذْركُم فانفِروا ثُباتٍ أو انفروا جميعاً }، والأخذ بالحذر والحِيطَة اليوم في معركة الإسلام كله ضد الكفر كله مسألةٌ ضروريةٌ وهامةٌ، وأما النفْرة[1] بالجميع والـمسلـمون على هذه الصفة العشوائية فمسألةٌ فيها نظر؛ حيث لا يجد المسلـم الحريص اليوم في هذا الخبط العصري والإسلام الصوري والتمزق الفكري ما يجمع قلب مسلـم على مثِله، فضلاً عن اجتماع دولةٍ على مثلها، أو شعبٍ على شعب..

إن الملاحظَ اليوم هو قفزات وتجاوزات وتناقضات تنخر في الإسلام عقيدةً وسلوكاً وأحكاماً وشرعةً وعلـماً وعملاً، وليست هذه فعلَ صدفةٍ

---

(١) المقصود « بالنفرة » تجييش المسلـمين كتلة واحدة.

ولا بسببٍ ظرفٍ مجهول، بل بفعل عقولٍ مدبرة، وقلوبٍ كائدة، وعدة وعدد، وتربصٍ حثيث، ودهاءٍ استعماري خبيث.

لقد اختلط الحابل بالنابل اليوم، خصوصاً في مسألة « الدين والتدين »، وصار الإسلام كله ورقة «الجُوكر» التي يلعب ا الجميع محلياً وعالـمياً، ويراهن ا العدو المتربص كي يفَرغَ الإسلام من محتواه.

وما هذه الدعوة البوقية الإعلامية إلا دلالةٌ خطيرة تشير إلى محموم النشاط العشوائي المبرمج الذي تؤديه مجموعات الأنشطة الذكية داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية الغثائية في العالــم.

لقد تجرعت أمتنا المنكوبة خطواتِ الشيطان المتدرجةَ مرحلةً بعد مرحلة، منذ بروز النظريات العلـمانية سياسية واقتصادية وتعليمية، مدججةً بالاندفاع الفكري والإعلام العصري والاستفزاز السري والجهري، الذي أدى في المرحلة المعاصرة إلى الاستفزاز الذي تمارسه بعض العناصر الحركية الإسلامية على شكل تياراتٍ وجماعاتٍ انفعاليةٍ محمومة.. كان غرض العديد من قاد ا وساستها إحياءَ ما دفنته المدرسة التقليدية من عنصر الحركة والامتداد الواسع والحياة، وأيضاً كسر عقدة الوهن والضعف الذي شمل العالــم الإسلامي كله بعد هيمنة الاستعمار على مقدراته وثمراته.

إن هذه التيارات الانفعالية التي ظهرت في العالــم الإسلامي سواء كانت حكوميةً أو شبه حكومية، أو حزبيةً أو شبه حزبية، أو تفرعاتٍ أو

انقسامات الـمؤسساتٍ دينية أو شبه دينية؛ هي في مفهومنا اليوم مجرد شذوذٍ نفسي وفكري تحول بفعل « الأصابع الخفية » إلى قاعدةٍ عامةٍ يستطيع المتأمل فيها أن يرى بصماتِ العدو في برامجها المشطورة وقوانينها المبتورة، التي لا ترتفع عند التمحيص إلى مستوى التحدث بالإسلام الشامل علـماً وعملاً ودِيناً ودولةً.

إن هذه التخرصات الفكرية - علـمانية وشبه علـمانية، وبرامج دينية وشبه دينية - تحت غالب المسميات الجديدة تعتبر في مفهومنا عن الإسلام صورةً من صور الإغراب القسري بقافلة الأمة المغلوبة، عن جادة الطريق الإيمانية الواعدة، نحو جحرِ الضب، وترويضاً لهيشات الأسواق الذين يتبعون كل ناعق لعبادة المسيخ الدجال.

وحتى لا يستشيط الحزبيون ولا الحكوميون ولا الفئويون المتدينون غضباً فيتهمون العبارة بالتزوير والإفك والبهتان، ويظنون بنا غير الحق فيخرجونا عن دائرة الإسلام والإيمان والإحسان - كما هي عادة الكثير منهم - : حتى لا يغضبوا فإنا نسبقهم هنا إلى تقييم أنفسنا تحت أي مسمى نحن عليه، أو أي مسمى هم يطلقونه ويرغبون لنا أن نعرف به.

فالـمسألة اليوم أكبر حجماً وخطراً من هذا المستوى المحدود، وطرحنا هنا أكثر إشراقاً وشمولاً من مستوى الاختلاف المذهبي أو الصوفي أو الخلاف حول الإفراط والتفريط في مسائل الحب والكره في ذات اللّه، بل وأشد همّاً

وبعداً من تأليف الرسائل والكتيبات ذات الاستدلالات القرآنية والحديثية عن مسائل فرعية وقضيةٍ اجتماعيةٍ متحفية.

إنا نخاطب رجلَ الدولة كما نخاطب هنا رجال الأحزاب والتيارات، ونخاطب معهم شيوخ المؤسسات الدينية الفكرية ذات البرامج القاصرة والتناقضات الجائرة، وندعو أيضاً ذا الخطاب بقيةَ المنتمين إلى المدارس الإسلامية التقليدية ، سواء رجال الدين والتدين، أو رجال الحكم والسلطان.

وقد فَصلَت عرى التماسك بين هاتين الفئتين قديماً، وأورثت الأمة ما يعرف « بفصل الدين عن الدولة »، و ا وبما جاء من تبعا ا نكبتِ الأمةُ في أغلى ما تملكه وتعتز به. ولهذا فإن قاسمنا المشترك هنا هو « الإسلام الشامل»، والدين المتكامل، وعالـمية القرآن والسنة، وما بيناه من طرق الخير وفرص السلامة.

فمن حيثما كان الحرص لدى المسلـم على سلامة الدين ووحدة الأمة بثوابتها الأساسية يكون التقاؤنا والتقاء كافة الخَيرين في العالـم. والخَيرون في العالـم يعملون ضد عناصر الشر والانحراف، والأشرار هم الذين يتحايلون على الخير وأهله، ويرتكبون الخطايا في سبيل تذليل الصعاب.

إن فهمنا للحزبي المؤمن ذه الثوابت، وكذلك الحكومي والفئوي : أساس من أساسات علاقتنا به كفردٍ مؤمنٍ بثوابت الاستمرارية. نلتقي معه

عندها، ونتعاون في نشرها وبثها، ولا نلتقي معه في بقية برامجه الحزبية وطموحاته الحكومية أو الفئوية؛ لأ ا لا تمثل من قواعد اجتماع الأمة غير المصلحة وتجييش المتناقضات بين المسلـمين.

وعلةُ رفضِنا لتصوراتِ الفئويين والحزبيين والحكوميين لا تكمن في اختلافنا حول معالجة القضايا، وإنما تكمن في الوعاءِ الحزبي ذاته، والشكل الحكومي إدارةً وسياسةً، والتيار الفئوي برنامجاً وإطاراً وثـمرة.

فهذه الأُطُر القائمة اليوم – أياً كان صاحبها – لا تمثل القواعد العامة في سنة المصطفى صلى اللّه عليه وآله وسلـم، ولا تعتبر عند أهل العلـم ركيزة الاستقامة الشرعية، ولا تمتلك الضوابط المرعية.

إ ا في مفهومنا حلقةٌ جديدةٌ ومتطورةٌ من حلقات الإغراب بأُطُر السلطة والحكم في الإسلام، حيث قد سبقتها أُطُر تمهيديةٌ أخرجتِ الأمةَ ديناً ودولةً عن «الحكم الخِلافي» في الإسلام، إلى «الحكم الوراثي» و«الحكم الديمقراطي» و«الحكم الطاغوتي»، وما شا ها من الأطر الفوقية العشوائية.

إن تحليلنا هذا عن مسألة السلطة لا يعني أننا نمتلك الضابط السلطوي أو البديل الفئوي فنراهن به. وإنما نبين هنا موقف الحركة الإسلامية التي حاربت «مدارس الإسلام ذات الصبغة التربوية الأخلاقية» لأ ا اختارتِ الخمولَ والعزلةَ ورفض الحكم والسياسة كما يقولون، ونسي هؤلاء – أو لـم يعلـموا – أن موقفاً كهذا كان لابد منه في سبيل سلامة الاعتقاد وصلاح البلاد.

فمدارس المذهبيين ومدارس التصوف على عِلاّتِهم وتِراتِهم وكثرةِ المآخذ التي تؤخذ عليهم نـزعوا بأتباعهم منذ عهد السلف إلى الاشتغال بدولة العلـم والأخلاق والعمل الصالح، وبناء القلب السليم في الواقع الأليم ومن شذّ شذّ في النار، وترك دولة الحكم والحرب والنـزاع والصراع لـمن تأهل لها، وندب نفسه وعمره لخدمتها.

وذاك موقف إيجابي من وجهة نظرنا ضد الانحراف السلطوي الحاكم، وعزلةٌ مباركةٌ تأبى الوقوف مع سياط الظلـمة، الذين حشروا عقول المسلـمين البسطاء في زاوية الالتزام ِلجورِ السلطان وعملائه، ولـمنابر الظلـم والإغراب، ثم الالـزام الرخيص.

ويتجدد هذا الموقف بتجدد الممارسات الخاطئة عند أهل الحكم والسلطان، بل ويجب أن يتخذ هذا الموقف بعداً فكرياً شاملاً مع تطور الممارسات الخاطئة في أسلوب الحكم وأسلوب العلـم إلى اليوم.

فنحن اليوم نرى « الحكومات الإسلامية وأحزابها ومؤسساتها الفكرية علـمانية وشبه علـمانية ودينية وشبه دينية » تلّوح للأمة بالإسلام، وتتحدث عن سلامة منهجها الحركي القائم، ولا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى نقد المنهج الذوقي والأخلاقي الذي اختاره بعض آل البيت النبوي، وترى فيه الانتكاس والارتكاس واستتباع اليهود والنصارى، من خلال ما تفسره هذه الدعوات الحركية من ظواهر المدرسة الذوقية

ومبتدعا ا.

ومثل هذا التعليل لا يخول للـمدرسة الحركية جدارة النيابة والوصاية على الإسلام، كما لا يمنع المدرسة التقليدية برغم الهجوم المشترك عليها أن تبرز حقيقة موقفها العالـمي الواعي ضد الانحراف السياسي والاجتماعي، الذي أدى بالـمقابل عبر المراحل المتقلبة إلى الانحراف الديني والانحراف العلـمي والعملي في داخل المدرسة الإسلامية الحركية.

ونثبت هذا في أطروحتنا ليعلـم كافة الحريصين على وحدة الأمة أن التعليلات الفكرية عندنا قادرة على تبيين موقع الزيف والتعفن، وأن المدرسة التقليدية لها من الضوابط والقواعد ما يلزمها القبول أو الرفض لـمجريات الحياة الفكرية في أي عصر كان.

إن الحركية الإسلامية مهما اختلفت مسميا ا وتنوعت شعارا ا وتعددت وتفرعت مؤسسا ا هي بلا شك تابعة لا متبوعة، وخصوصاً في هذا العصر المتناقض.. العصر الذي اجتمعت أزمته المصيرية بيد النظام العالـمي.. النظام الموجِه سير الأنظمة وسير الأحزاب والجماعات وفق أطر بعيدة المدى.. قد لا يدركها السواد الأعظم من الناس، وقد يدركها البعض بعد فوات الأوان.

إضافة إلى أن السلامة في هذا الجو الا ـزامي والانقسامي غير مرجوة لشخوص التجربة الحكومية والحزبية فيما بينهم ، فضلاً عن رجائنا سلامةَ

الحزبية والحكومية ذاتها، من خطر العدو المهيمن على كافة أُطُرِ السياسةِ والقرارات في العالـم.

إننا لا نهولُ من أمر العدو، ولا نعظم من شأنه؛ ولكنا نبرز موقع إخواننا الظانين بالمسلمين ظن الإثم، والواثقين كل الثقة من سلامة ما هم عليه وفيه، كمثل النعامة التي تدفن رأسها في التراب كلما شاهدت عدوها، وهي أول فريسةٍ حمقاء.

إنّ عدونا الأصلي لا يكمن في « الحركية المعاصرة »، ولا في هيشاتها الإعلامية المناصرة، وإنما يكمن العداء الأصلي في «رؤوس الكفر والنفاق».. مهندسي سياسة اليهود العالمية والاستشراقية والصليبية، و ىذا تنطق ألسنة مفكريهم عندما يحاربون الإسلام ككل، ويعاملون المسلمين بسياسة « فَرق تسد ».

كتب الرئيس الأمريكي الأسبق « نيكسون » في كتابه «اقتناص اللحظة»: إننا نتحدث عن العالـم الإسلامي كشخصية واحدة، ليس لأنه يوجد مكتب سياسي يوجه شؤونه السياسية؛ ولكن لأن الأمم الإسلامية تشترك في تياراتٍ سياسيةٍ وثقافيةٍ تصب في مجموع الحضارة الإسلامية (١).

هذه هي السياسة العالمية التي تنظر إلى الإسلام والمسلمين من

---

(١) مجلة الاجتهاد ، مجلد يحتوي العددين ٢٦ ، ٢٧، السنة السابعة، ص٣١١.

زاوية واحدة، وهي أيضاً السياسة التي أفرزت لنا في الأوطان الممزقة نماذج التناقضات الإدارية والعالمية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا هو ما يسمى بالغثائية.

ولهذا يجب أن يعلم الأتباع، ويعلم غيرهم : أنّ كل ما ساعد العدو على التوسع والنفاذ فهو جزءٌ لا يتجزأ منه، وأن كل إطارٍ سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي أسهم في إغراب رحلة الأمة عن دينها ودولتها يعتبر مداناً بهذا الإغراب ومسؤولاً عنه، ويلْزمنا تحجيمه واتخاذُ موقفٍ منه.

ومع هذا وذاك فإن « أطروحتنا » تثَمن وتقدر وعي الحزبي والفئوي والحكومي المدرِكِ أبعاد المسألة، الحامل معنا لواءَ القواسم المشتركة للخروج من الأزمة، ونحن أيضا نعامله في إطار القواسم المشتركة بأسف إذ صار حزبياً أو فئوياً لا يملك قسطاً من التعبير المطلق عند اشتداد الأزمة في جماعته وحزبه، بل ربما افتقد القدرة على التأثير يوماً ما إذا كانت لوائح الحزب والفئة والحكومة تخدش في مصداقيته.. تلك المصداقية الراضخة سلباً وإيجاباً لمصالح الحزب والدولة العليا.

وبالمقابل فإن « الأطروحة » تقدر وتثمن وعي المذهبي والصوفي المعتدل الذي يدرك أبعاد هذه المرحلة وخطر هجمتِها الشرِسة على الإسلام كله. كما نبدي أسفَنا العميق من سلوكِ وفهمِ أولئك الغارقين في سباتِ

العادات، الرافضين معرفة الإشراقة الإسلامية المتجددة.

ونبين أنّ كِلا طَرفَي الإفراطِ والتفريطِ في كافة الأشكال الإسلامية المعاصرة، اللذين يتصارعان في الساحة العالـمية باسم الإسلام ومصيره : هما ثـمرةٌ من ثـمرات النشاط الاستعماري، ونفاذٌ من نفاذ مؤسساتِه إلى قلب الأمة المغلوبة.

وأن الحق يكمن في الارتفاع إلى مستوى الإسلام وعالـميته؛ لتفوت الفرصةُ على مدبري هذه الانفجارات، والجانِين ثـمراتِها المستقبلية.

إن المذهبيةَ والتصوف الإسلامي قد بلغا اليوم من العجز والضعف ما لا مزيد عليه، ويعود سبب ذلك إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، أما العوامل الداخلية : فهي انشغال رجالُ المذاهب بالتفريعات والتقريعات، وتعصبهم لآرائهم ومفاهيمهم المطروحة.

وكذلك انشغالُ أهل التصوف بتضخيم ثـمراتِ الطاعة، وترويج الوصول إلى الأحوال والـمقامات والكشوفات، حتى ظهرت من أتباعهم جماعات كثيرةٌ جل همهم وغايةُ رغبتهم الكرامةُ، والحديث عنها، والـمولد، والنـزاع فيه وعليه، وضرب الدف واليراع، والسماع والاستدلال على حِليته، ومنازعة الرافضين له، واستحكام العداء والاستعداء في مثل هذا وذاك. وإهمال العلـم والعمل والدعوة إلى اللّه.

وأما العوامل الخارجية : فيعود لقوة الهجمات الاستشراقية والحملات

الصليبية، خصوصاً على « مركز القرار الإسلامي » في أضعف أحواله التاريخية. فالخلافة الإسلامية ظلت شعاراً أساسياً عالـمياً برغم الضعف والا يار الذي أصاب دولة الخلافة المتمثلة في تركيا، بل وكان الغرب يسمي العالـم الإسلامي «تركة الرجل المريض»، ويترقب الفرصة للانقضاض على مجموع دار الخلافة وتوابعها في العالـم.

وانقضاضه على هذه التركة لا يعني رغبته في مواردها الاقتصادية فحسب؛ ولكن رغبةً في محاربةِ الإسلام من داخله، فكما فُصِلَ الدين عن الدولة في عصر بني أمية فإن القوى العالـمية التي سيطرت فيما بعد عهدِ الدولة العِلية قد فصلت بين مفهوم الدولة والحكم الواحد، وبين الدين والهدف الواحد، فجزأت بلاد الإسلام إلى دويلات، وقسمتِ الدويلاتِ إلى نواحٍ وسلطناتٍ ومشيخاتٍ، ومن ثم تقسمت الجماعات والفئات، وانقسمت العشائر والقبائل، وانقسمت بعد ذلك العائلات والأسر، وجاء في آخر المطاف نقض العرى، تحقيقاً لقوله عليه الصلاة والسلام : « لَتنقَضن عرى الإسلامِ عروةً عروةً، كلـما نِقضت عروةٌ تمسك الناس بالتي تليها، أولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاةُ، ورب مصلٍ لا أمانةَ له ». ومن النقض إلى النقض حتى بلغت الأزمة إلى الغثائية في الحكم والسياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والإعلام، ثم صارت الغثائية تفوح المعالجات الغثائية وتفسر الإسلام والتاريخ بالـمنظور الغثائي.

إن الغثائية الدينية والدنيوية قد ضربت كَلْكَلَها[1] على مجموع الأمة الإسلامية، وما تشهده مدن العالـم الإسلامي من الخلط والخبط والإحباط والعشوائية والاستسلام أمام العدو المشترك، وظهور الشعارات الانهزامية والـمباريات الكلامية والدعوات الإقليمية ذات النـزعات القبلية، كلها دلالات على عمق التأثر بالـمنهج الغثائي المدمر.

ولا قيمة في منظورنا لأنظمةٍ تحارب بإعلاميتها، وأحزابٍ وجماعات تولول بعقيرها في مبسوط العالـم الإسلامي لاجتثاث المذهبية أو الصوفية أو محبة آل البيت النبوي، تحت مسمياتٍ التجديد والإصلاح ومحاربة الشرك والبدعة. وهي – أي: تلك الجماعات والأحزاب والدول – منطوية في حركتها وسياستها تحت المظلة العالـمية.

إن عدونا المشترك في القرآن يجب أن يظل عدونا جميعاً، بدءاً بمن حارب الإسلام في عهد صدره الأول، وغايةً بسقوط دولة الدجال المنتظرة. فالإسلام واحد في مبادئه مهما اختلفت مدارس أتباعه، والعدو واحد مهما تنازعتنا وسائطُ أشياعه، وهذه هي وجهةُ نظرنا الشاملة في عصر العالـمية الحديثة، وهي أيضاً جزءٌ من اهتمامنا بالـمعالجة، وتشخيص للأدواء فينا جميعاً.

---

(١) الكلكل: امتداد ظلـمة الليل.

كما أن من مواقفنا في هذه الأطروحة إدانة الغثائية الدينية والدنيوية مهما بلغت قوتها الفكرية وإعلامها المعروض، بل إنّ إدانتنا لها ولأشياعها في هذا العصر إحياءٌ لسنة من سنن المصطفى صلى اللّه عليه وآله وسلـم القائل : ((من أحيا سنتي عند فسادِ أُمتي فله أجر مئةِ شهيد))، وإحياء السنة في مسألة العلـم والحكم هي أقوى وأنفع وأشمل وأبدى من الاشتغال بمسائل الاختلاف وفرعيات الفقهاء والـمذاهب.

وإذا كان ((الدجال المنتظر)) يأتي بعجرِه وبجرِه إلى الواقع الإسلامي، يحمل لجيلها الغثائي المستسلـم فكرةَ ((الإله القادم على الحمار)) ؛ فإن قبولنا لأي فكرة دينية أو دنيوية منحرفةٍ عن جادة الإسلام أو معمقةٍ لتناقضات المسلـمين تعتبر تمهيداً لهذا المسيخ المنتظر، وشعلةً تضيء للدجال وأشياعه طريق التوغل في الحظيرة الإسلامية الواحدة.

لقد ورد في الآثار أن ظهوره يأتي مرافقاً لصمت المنابر عن خبره وخطره، وهذا يعني أن كافة أجهزة الإعلام ومنابر الإسلام تكون بيد أتباع الدجال المعبرين عن مصالح الكتل السياسية والاقتصادية القائمة آنذاك.

ونحن عندما ندين الغثائية المعاصرة ندرك تمام الإدراك أننا نجد أثر هذه الغثائية في حياتنا جميعاً، فالـمذهبية تعيش الغثائية وتنوء بحملها، والصوفية أشد غثائيةً وضعفاً وتمزقاً، وكذلك الحال في كافة المسميات التقليدية. وأما الدعوات الدينية والدنيوية المعاصرة فغالبها - إن لـم تكن كلها – هي

رائدةُ الغثائية، وحاملةُ لوائها، وهي رأس الحَربة التي توجهها المدرسة الغثائية العالـمية لقبض الدور الريادي في مسخ العالـم وتبديد القواسم.

إننا هنا لسنا بصدد الرد على البرامج التحريفية المصنعة في مؤسساتِ الغثائية الحضارية ، صانعةِ ا د المادي الربوي للنظام العالـمي الموحد. وإنما نحن بصدد إنقاذ ما يمكن إنقاذه في طوفان المعركة العقائدية الباترة، وحفظ ما يمكن حفظه بين أمة الإسلام من القواسم المشتركة دون الحاجة لخوض مجاري الأفكار الشاذة أو محاكمة عناتر ا.

إن غرضنا في هذه الأطروحة تحريك عواطفِ أهل القلوب السليمة والعقول الحكيمة، الذين مازال في جوانحهم شعور شمولي بسلامة المنهج الإسلامي الواحد في أهم قواسِمه المشتركة العليا ، المعبر عنها بقول اللّه تعالى: { وأنّ هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاعبدون }.

وهاأنذا أسعى جاهداً ومعترفاً بقصوري عن شأو الأمر كله، كي أضع هنا ما تيسر لي وضعه من مؤشرات وضوابطَ تمثل وجهة نظر الإسلام الحق؛ ولكن بلسانٍ ترجو أن يكون لها في نصر هذا الحق باع ونصيب.

إيضاحات الأُطْروحة

تتناول الأطروحة تعريفاً فكرياً لكل شريحةٍ من شرائح الحياة المعاصرة، كما يتناول التعريف لها علـماؤنا العالـميون من أهل السنة والجماعة وممن تجمعهم قواسم الإسلام المشتركة العليا، ليكُونَ هذا التعريف شكلاً ضابطاً ومسؤولاً عن مفهوم العالـمية الإسلامية في هذه الأطروحة.

(١) المذهبيون.

(٢) الصوفيون.

(٣) الحزبيون.

(٤) السلفيون.

(٥) الحاكمون.

(٦) الرعايا.

ويلي هذه الإيضاحات تناولٌ مفصلٌ للـمدلولات الغائية من الأطروحة، وتعريج على بعض المسائل المعاصرة وأبعادها في الواقع الإسلامي. ثم الورقة الأخيرة. و ا يختم سِياق هذه الأطروحة.

المـذْهِبيون

« المذهِبيون » اسم جامع لكل المسلـمين المقلدين قواعد المذاهب العقائدية والفقهية الإسلامية، ذاتِ الأصول المشتركة في الاستنباط والاستدلال من غير تعصب ولا شذوذ.

وبرغم أن هذا التعريف عام وشاملٌ؛ إلا أنه يتناسب مع عالـمية الإسلام، إذ لا يخرج عن هذه القاعدة غير الشواذّ، وهم بعض الغلاة المتشددين. وتكون معالجةُ الشواذ بصفةٍ خاصة. إذ إنّ العالـميةَ الإسلامية تعتني بالقواعد الجامعة، و ا تعالج الأمور، ولا ينغلق الباب دون أحد من الشواذ إذا ما ارتقى أتباعه إلى ما عرفناه بالقواسم المشتركة العليا، وعاد من هجمة الفساد العقائدي والاعتقادي عِلـماً وحكماً إلى ضوابط الملة الجامعةِ أشتات الاختلافِ؛ لأن الملةَ الإسلامية مرجع الجميع.

وتفسيرنا لإصرارِ بعض الشواذ إصدار أحكامِ التكفير أو التشريك أو ما جاء في صورته ومعناه فشذوذٌ ناتج عن سوء اعتقادٍ أو سوءِ تفسيرٍ للنصوص، أو حملٍ لها على غير معانيها، أو تعسفٍ قسري لتطويعِها وفْق المصالح، أو استجابةٍ لـمؤثراتٍ خارجيةٍ تلاقت من خلالها مصالحُ مشتركةٌ، وهذه هي أخطرها وأقربها ملائمةً لتفسير صراع الأمة الإسلامية اليوم في عصر غثائيتها.

إن أزمةَ المذهبيةِ بدأت مع بداية ظهور المدرسة الحديثة.. مدرسةِ المنهج الحكومي الانتقائي.. المدرسةِ التي لا ترضخ إلا للسلطة وبرامجها.. وقد ظهرت هذه المدرسة مع ظهور الاستعمار الغربي في العالـم الإسلامي.

وتطور الإغراب عن المذاهب بعد بروز الدور الشرقي في ساحة العمل الفكري والامتداد الاستعماري، وقد جندت هذه القوى العالـمية سياستها الفكرية لـمسخ المعالـم التقليدية في أعظم مواقعها العلـمية، وإنشاء المدرسة الحديثة المزاحمة لكل علـم وعملٍ وذوقٍ إسلامي متوارث، مع نشاط إعلامي محموم، وتحدثٍ عن تقدمٍ وتطورٍ عصري موهوم.

وتوقفت أفواج العلـماء المتدفقة من مراكز العلـم التقليدي في عدد من بلاد الإسلام، وظهرت الجامعةُ بكلياتِها المتنوعة، وصار الجامع الأزهر في مصر يسمى « جامعة »، وكذا جامع القرويين في المغرب ، وجامع الزيتونة في تونس، ومع تأنيث الأسماء أُنثَ الرسم والعِلـم، وصار الاختلاط جزءاً لا يتجزأ من أهدافها، ومن الاختلاط إلى الأخلاط والإحباط.

وفي حضرموت واليمن أَغْلَقَتِ السياسةُ الجديدةُ منذ بزوغها كافةَ مواقعِ الدراسة المذهبية، ووجهت إعلاميتها المكثفةِ لترويج دور المدرسة الحديثة ومستقبلها المضمون.

وفي الحجاز سحِب البساطُ العلـمي شيئاً فشيئاً من رجال العلـم المذهبي، منذ بروز السياسة الدينية الجديدة، المتمثلة بالـمدرسة الوهابية

التيمية، واستعيض عنها بمؤسساتٍ علـمية حديثةٍ تبدأ بالـمعهد العلـمي والـمدرسة الابتدائية وتنتهي بالجامعة.

وأهم ما حققته هذه المدارس والـمعاهد والكليات خلال نصف القرن الماضي تطبيق برنامج الإغراب العلـمي والعملي عن الرؤية المذهبية والصوفية بكل صورها: إيجابيةً وسلبيةً، ليصير مفهوم «الكتاب والسنة» ومفهوم «الـمذهبِ الجامعِ» محور الحديث والفتوى والحكم والاحتكام، مع تجاوزٍ وجرأةٍ مقُوتين.

والكتاب والسنةُ أصلانِ مهمانِ من أصول التشريع في المذهبية الإسلامية، ولا غنى عنهما لـمذهبٍ قديمٍ أو مذهبٍ جامعٍ حديث؛ لكن السياسةَ القائمةَ على نقْضِ العرى ربما ضحت بكثيرٍ من ضوابط الكتاب والسنة تحت شعار الانتصار لهما، وقد انتصرتِ المدرسةُ الحديثةُ بيقينٍ لنقْضِ عرى الكتاب والسنة؛ لتسلـم القيادةَ العلـميةَ لأحداثِ الأسنانِ سفهاءِ الأحلام أتباعِ المؤسسات الفكرية الإعلامية، الذين انفصلت ثقافتهم عن الرؤية الإسلامية العالـمية الشاملة، فصاروا وللأسف يحتمون بالبرامج الدينية المعاصرة الجائرة، والـمفاهيم المقبوضة العاثرة، ويظنون أ م على شيء، وايم اللّهِ إ م ليفتقرون إلى ساحة الإسلام وهمة رجاله، وشمولية رؤيته، وعظمة احتوائه للأمم الإنسانية جمعاء بضوابط عالية، وقواعد جليلة راقية، تذوب فيها التناقضات، وتبرز فيها عظَمةُ الوحدة الإسلامية جنساً وأرضاً

وعقيدة.

إن القواسم المشتركة في المذهبية العالمية التي تجسدت إلى وقت قريب في رحلات علماء الإسلام من قطر إلى قطر يستجيزون ويجيزون، ويعلمون ويتعلمون، وترتبط أسانيدهم ورواياتهم ببعضهم البعض، لا فرق بين حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا إمامي ولا زيدي، يأخذ بعضهم عن بعض، ويعرف كل عالم ومتعلم قدر أخيه وأستاذه وتلاميذه.

وأما الناظرون إلى الشذوذ فسيجدون من هؤلاء المذهبيين من يتعصب لرؤيته وقوله وتقريره حتى يجعل طريق الجنة من باب مذهبه. وهؤلاء لا يمثلون عالمية الإسلام وإنما يمثلون ضِيق مفاهيمِهم وحرج صدورهم، قال تعالى : { فمن يرِدِ اللّه أنْ يهدِيه يشرح صدره للإسلامِ ومن يرد أنْ يضِله يجعلْ صدره ضيقاً حرجاً كأنّما يصعد في السماء } [الأنعام: ١٢٥] صدق اللّه العظيم.

الصوفيون

« الصوفيون » اسم يطلق على كثيرٍ من أتباع المذاهب الإسلامية المعروفة، وهم في منظورنا الأفراد أو الجماعات الذين اتخذوا موقفاً متحفظاً من انحراف العالـم والحكم في العصور الأولى.

والتصوف في أساسه موقف أخلاقي ينبع من دعوة الإسلام الأخلاقية، وهو الركن الثالث من أركان الدين، يتدرج إليه الصالحون، ويترقى إلى مستواه العارفون، فينالون ثـمرة الطاعة ولذة العبادة، ويذوقون طعم الإيمان برضاهم الكامل، المتمثل في قول المصطفى صلى اللّه عليه وآله وسلـم: « ذاق طعم الإيمان من رضي باللّه رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمدٍ صلى اللّه عليه وآله وسلـم نبياً ورسولا».

والصوفيون عليهم مآخذُ وعللٌ، كما لهم محاسن ومناقب ، وعِلّة الصراع[1] حول التصوف قديماً وحديثاً ناتج عن بؤرة التعصب للأهواء في

---

(١) هناك من المؤلفين والمفكرين من يعرف الصوفية والتصوف بمفهوم لغوي اشتقاقي، ثم ينسبهم إلى رجل في الجاهلية، ثم يحول المنهج الصوفي كله إلى غنوص واستحضارات وشعوذة وحرمان جسدي، ثم يحكم على ما يجمعه في جعبته من هنا وهناك بأن التصوف «وحدة الوجود» ودعوة الحلول والاتحاد، وهذا كله ـ عند التمحيص والتحقيق ـ ضرب من التحامل والهجوم المدعوم، أو هو عقدة نشأت من سوء فهم ، أو ضيق علم ، أو هبوط عزم ، أو تأثر بالمدرسة الاستشراقية رائدة

الصوفي ومعارضِه، ومتى ما تحرر العقل عن أنانيته والتزم سعة الشريعة وسنة الاتباع الفعلية للـمتبوع الأعظم صلى اللّه عليه وآله وسلـم، ونظر إلى الغايات العليا من هذه الرسالة، وداس بقدم عزيمته على مصالحِه الذاتية وإعلامِيته الفئوية أو الحزبية وتعصبِه المذهبي أو الذوقي؛ متى ما تحرر لوجد نفسه مع المسلـمين جميعاً في دائرةٍ واحدة، وغايةٍ وهدفٍ مشتركٍ ونبيل.

إنّ الّذين ينظرونَ إلى التصوف من مستوى الاختلاف والتناقضات هم أيضاً الذين ينظرون إلى المذهبية من ذات النافذة الضيقة، وهم أيضاً الذين يعالجون قضية المحبة لآل البيت النبوي من داخل هذا الضيق والإعتام، وهم أيضاً الذين يعالجون أمور الأمة الإسلامية من مستوى التجزئة والتفرقة بين مراتب المسلـمين حتى في القوانين الوضعية والحياة المعيشية.

ومهما بذل المرءُ من جهودٍ لِيوحد رأي أُسرتِه الخاصة، ويصب جهدها الفكري والعملي في إطار معينٍ يرغبه ويرجوه؛ فلن يستطيع تحقيق ذلك إلا إذا أدرك مفهوم القواسم المشتركة للأسرة والأبناء والـمجتمع، وعلى أساسها يقبل الشيء ويوافق عليه، ومن داخلها يحتضِن ولده المخالِف ويشفق عليه، ويلتئم أمر الأسرة بسعة عقل وقلبٍ ربها والقائم عليها بعمله وعلـمه وقلبه وقالبه.

الدراسات السلبية ضد التصوف والصوفية، بل ضد الإسلام كله.

وقد خاطب القرآن نبينا عليه الصلاة والسلام بخطاب الشمول في المعاملة مع الجيل الأول بقوله : { فبما رحمةٍ من اللّهِ لِنت لهم ولو كُنت فَظّاً غليظَ القلبِ لانفَضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاوِرهم في الأمر فإذا عزمت فتوكلْ على اللّهِ إنّ اللّه يحِب المتوكِلين } [آل عمران: ١٥٩].

وقد مر المنهج الصوفي بمراحل عديدة، وأساسه الزهد في الدنيا ورئاستها، ثم صار مدرسةً ذات أبعادٍ أخلاقيةٍ؛ ولكنها منطويةٌ تحت إطار المذهبية الإسلامية، واعتنى رجاله بالجوانب الروحية والأدبية، أي: بما نسميه اليوم «علـم النفس الإنساني»، ومن هذا العلـم الواسع برزت قضية الأحوال والـمقامات ومراتب الوصول وعلـم الباطن وما شا ها من العلوم الخاصة م.

وظهر في هذه المدرسة عشرات الأئمة الأفذاذ الذين كان لعلـمهم وعملهم ودعو م أثر عظيم في العالـم كله، بل فاق أثر بعضهم أثر رجال مدرسة الحديث والفقه والأصول، وشذ من داخل هذا المنهج بعض الأفراد وظهرت على أقوالهم وعبارا م ألفاظ موهمة ومشكلة.

وقد حسم علـماء تلك العصور وأثبا م هذه المسألة ولـم يبقوا لنا فيها شيئاً نضيفه، فكثير من علـماء المنهج الصوفي سكت عنهم، واعتبروا في زاوية الاستفهام.

وليس التصوف في منهجه المستقيم مسؤولاً عن إفراطا م، أو إفراطات أتباعهم، بل لا يعدون في منهج الأخلاق الإسلامية قدوةً يقتدى م فيما ثبت عنهم من شذوذٍ قولي وفعلي، لأن العلاقة باﻟ ـمنهج لا تفسده أعمالُ الشواذّ فيه.

وقد دندنت أبواق المدرسة الإعلامية على هذه الإفراطات، وخلطت أوراقها الموهمةَ بالحلول والاتحادِ مع بقية شيوخ المدرسة الصوفية؛ ـِليبرز التصوف في قالبٍ معِيب.

والحق يقال: إن مدرسة التصوف الإسلامي اليوم قد انحدرت وضعفَت كثيراً عما كان عليه السلف الصالح منهم، بل دخل على كثير من طرق الصوفية إفراطات وتفريطات تشوه المنهج الصوفي كله.

وزاد الطين بلةً سياسةُ الغرب والشرق في العاﻟ ـم الإسلامي، فهي المسؤولة عن تمزق وحدة الإسلام الفكرية كلها عبر القرن الماضي والحالي، وهي أيضاً راعية الصراع العقائدي الباتر بين شيوخ المؤسسات الفكرية المناهضة للصوفية واﻟ ـمذهبية، وهي المستثمرة الفعلية لثمرات هذا الصراع والنـ ـزاع حيث لا يعود على الإسلام واﻟ ـمسلـ ـمين بشيء غير خدمة العدو المتربص بالجميع.

ولا علاقة للتصوف بما تروجه مدرسةُ الإعلام من ارتباط التصوف بمبادئ البهائية والباطنية والقاديانية وغلاة الشيعة، فتلك مبادئ هدامةٌ

وأفكار انهزاميةٌ قزميةٌ، شأنها عند المقارنة والمشابهة شأنُ العقول الغارقة في سبات النزاع حول المسائل الخلافيةِ المهملةِ ثوابت الإسلام العليا، بين أمةٍ عالميةِ المبدأ والعالم، وعالميةِ الحكمِ والسياسة، وعالميةِ الحب والإيمان.

الحِزبيون

« الحزبيون » اسم يطلق اليوم على تجييش الأفراد في جماعاتٍ شتى يجمعها شعار ومبدأٌ وسياسةٌ دينيةٌ أو دنيويةٌ معينة، ولهم في تجمعا م هذه قواسم سياسيةٌ واجتماعيةٌ مشتركةٌ أساسها العملُ على خدمة الوطن وتحقيق مصالحه.

والإطار الحزبي في العالـم الإسلامي إطار مستحدثٌ برز بعد انقسام دول العالـم الإسلامي وسقوط رمز حكم الخلافة فيها، وجاء استحداثه تأثراً بالـمدرسة الغربية الأوروبية التي كانت قد بدأت تجتاح العالـم الإسلامي. وهو أيضاً تجمع فِئَوِي يجمع في إطاره السياسي ونظامه الأساسي كافة طبقات ا تمع من علـمانيّ، أو اشتراكي، أو وثني، أو مسيحي، أو مسلـم مذهبي، أو صوفي، أو سلفي، أو مثقفٍ، أو عامي، أو أمي. فالحزبيون في إطار أحزا م يتشا ون ويتماثلون، وكلهم يرضخون لضوابط الأحزاب العامة و ا يتقيدون.

والحزبيةُ في عصرنا تعتبر أحد أشكال السلطة السياسية المتخذةِ عالـمياً ومحلياً بديلاً عن نظام الحكم في الإسلام، خصوصاً في البلدان الإسلامية المسؤولة عن صفة الحكم والاحتكام، وهو أيضاً المدخل الفضفاض للسياساتِ الأجنبية وتنفيذ سياسا ا في ا تمع الإسلامي وخاصةً فيما يتعلق بتجزئته وانقسامه إلى كتلٍ وجماعاتٍ متناحرة.

وانبثق في الآونة الأخيرة من هذه الأحزاب المتعددة فكرةُ الأحزاب الدينية، واشتغل بها عدد من رجال العلـم والدعوة إلى اللّٰه بعد أن وجدوا كثيراً من طرق التحول والتغيير منغلقةً أمامهم؛ ولكن الإطار الحزبي ذاته حصر كثيراً من نشاطهم وانطلاقهم، وحجم العلـم والعلـماء أمام منافسيهم بصورةٍ لا تتناسب مع عالـمية الإسلام وشمول دعوته، بل ربما برز في الإطار الأعلى للأحزاب الدينية نشاطٌ سياسي خفي يعمل لحساب العدو المتربص بالإسلام، مما ينـزع بالحزبية كلها نحو التهمة والشك والريبة، بل ربما انكشف الغطاء عن أخطر من ذلك، لا يدركه الحزبيون أنفسهم إلا بعد فوات الأوان.

وقد تحققت هذه الصور الباهتة وبرزت واضحةً للعِيان في كثيرٍ من بلاد الإسلام، واتخذ المنازعون الحزبيون الإسلام غرضاً وهدفاً يحاربونه بكافة صفاتِه وصورِه ومظاهره.

لقد كانت فكرةُ الحزبيةِ بادئ ذي بدءٍ مجرد سياسةٍ لا علاقة لها بالدين والتدين، خصوصاً عندما دشن الغرب تجربةَ الأحزاب الأولى في العالـمين العربي والإسلامي، وألْهب صدور القوميين العرب والـمفكرين المهجِنين بين العروبة والإسلام أن يبرزوا دعوتهم العلـمانية وشبه العلـمانية.

فظهر مصطفى أتاتورك على رأس حزبٍ علـماني سياسي ينسف نظام الخلافة الإسلامية بتركيا والعالـم، ويقبل التجزئة والتفريط بالأرض والدين

وعالـمية القرار، وينشغل بتركيا وحدها ليقتسم الغرب « أطراف دولة الخلافة الإسلامية » المنهارة، ويعيد توزيعها وترسيم حدودها من جديد.

ثم استهوتِ الفكرةُ كما سبق ذكره جماعاتٍ إسلاميةً دفعوا بأنفسهم إلى الإطار الحزبي متفائلين كثيراً بوصولهم نحو الأهداف التي يرجو ا، وكان من ثـمرا ا الإيجابية ترسيخ المفهوم الحركي في الإسلام؛ لكن نتج عنها معالجة الأمور السياسية بالعنف والإرهاب، واحتدام الصراع بين الجماعات والفئات المتحزبة بما لـم يسبق له مثيل في التاريخ. بل انفجرت صراعات دامية بين الحزبيين كشكلٍ حركي متطورٍ وبين أصناف الحكم التقليدي في العالـم الإسلامي والعربي، وجاء نظام الثورات والانقلابات والاغتيالات وزعزعة الاستقرار. وبرز النظام العالـمي في كثيرٍ من الأحوال حكَماً ومستثمراً لهذا الصراع ونشاطه ذاك؛ لأن الحزبيةَ إطار سياسي وتجمع فِئَوي رسمته المدرسةُ الماسونيةُ في العالـم ليؤدي غرضاً معيناً، مهما اختلفت مسمياته وتنوعت عقليات أعضائه.

إن موقفنا في هذه الأطروحة يتحدد في أمرين :

أولاً : الحزبيةُ وعاءٌ سياسي غربي أو شرقي، وظيفته تعميق التناقضات وتجزئةُ ا تمع الواحد إلى كُتلٍ متعارضة، كما يذِيب عالـميةَ المسلـم ويفتت وحدةَ الأمة الشاملة ولو كان الظاهر في سياسته خدمةَ الإسلام وترديد شعاراِته.

ثانياً : هناك قواسم مشتركةٌ تجمع المسلـم الحزبي وغير الحزبي، وهي محور الالتقاء في منظورنا، ومنها يمكن التعاون مع الحزبي كمسلـم دون الحاجة للانخراط معه في إطاره وحزبه، لأن الحزبيةَ إطار لا ضمانَ فيه حتى لكبار رجاله، لأن الفئاتِ المتناحرةَ لا تنظر للـمسلـم الصادق المخلص وهو في الإطار الحزبي إلا من حيث انتمائه السياسي، وربما ردت دعوته وصنفَت مقولته وغِيرته عند منافسيه بأ ا ليست للإسلام، وإنما لـمنهج حزبه وطموحاتِ جماعته.

والحزبيةُ كلها إطار ضيق في حياة المسلـم، وهو من وجهة نظرنا قيد ضد عالـمية المسلـمين وشمولية دعو م، فالحزبي من اليمن مثلاً يعامل في الحجاز أو الأردن أو مصر في إطار سياسةِ بلاده وسياسة حزبه، وربما كانت المعاملة معه يرافقها شيءٌ من الحذر والريبة، وربما التهمةُ لـمن التصق به.

وأما المسلـم المتحرر من داء الانتماء للإطارات الحزبية فموقعه في أي مكان من العالـم موقع المسلـم المقبول، فإن كان عالـماً استطاع أن يخاطب الجميع بعلـمه، وإن كان تاجراً تمكن من ممارسة تجارته دون حذر ولا ريب. كما أن الحزبيةَ تقَدم المصالحَ على المبادئ، وهذا من أخطر سمات العصر الحديث وتياراته.

فهناك أقوام حملوا على عواتقهم مهمةَ الحرب والتجذير لـمظاهر الإسلام، واشتركوا في التغييرات الاجتماعية بدءاً بالتأميم للأموال ومصادر ا وإباحة الخمور والسفور، فصاروا بمجرد التحول السياسي في البلدان من

الانطواء إلى الانضواء تحت راية الحزبية دينية أو دنيوية، وشاركوا الحزبيين في حرب جديدة وصراع شديد ضد المدرسة المذهبية والصوفية ومن سار في ركبهم، تحت مسميات الصحوة وشعارات البناء المشترك للأوطان.

وخلاصةُ القول: إننا في هذه الأطروحة لا نغفِل قيمةَ الحزبية من حيث كونها تمثل تجييشاً مرحلياً يسهم في لفتِ نظر المسلـمين إلى الإسلام؛ ولكنها لا تمثل الحلّ ولا تحملُ أسبابه، بل هي برنامج فكري وسياسي له عِلاّته ونواقصه ونواقضه، وله من الإيجابياتِ نمطٌ محدود معين، يمكن لنا من خلال التعرف على أفراده ورجاله ضمن الحزب أو الفئة أن نعمل في إطار القواسم الإسلامية المشتركة بالحكمة والـموعظة الحسنة، والخدمة الخاصة والعامة لأمة الإسلام، وفْق ضوابطِ الإسلام الشاملة.

السلفيون

« السلفيون » اسم يطلق على جماعاتٍ إسلاميةٍ حركيةٍ ظهرت في العصر الحديث من داخل المدرسة الوهابية التيمية، ومكملةٍ لبرنامجها الشامل، وقد يسمى هؤلاء بالأصوليين، ولهم نشاطٌ حركي قوي في كثير من بلاد العالـم الإسلامي.

وبالنسبة لـمنظورنا في هذه الأطروحة فإن السلفيةَ والأصوليةَ إطار فكري حركي مندفع يعالج الأمور الدنيوية والدينية من خلال برنامجٍ سياسي ديني مرسوم، يجمع في أُطُرِه الفكرية بين الصادق والكاذب، والـمنتفع والـمندفع، ويختلف الحكم على توجهاتِهم الفكرية باختلافِ ثـمرات العمل الذي يعملونه والبلاد التي ينطلقون منها، ولهم شيوخ وعلـماءُ هم في الأساس شريحةٌ متفرعةٌ عن المدرسة النجدية وفروعها الفكرية في العالـم.

ومن سماتِ هذه الجماعات كونها قائمةً على نشاط الشباب المتخرج من المدرسة الحديثة، ومن جيل الإحباط الذي عاصر الهيمنة الإلحادية ودعوتها في العالـم الإسلامي ثم عاصر الانطلاقة الدينية المسماة بالصحوة، وغالب هؤلاء ينطلقون في المعاملة والعلـم والحكم من هذه العقدة المركبة، فيحاربون المظاهر القائمة ديناً ودنيا وحكماً وسياسة وعلـماً وعملاً لاختلاط الأوراق في أذها م وعدم تريثهم في الحكم والقرار، أو لتأثرهم العاطفي الشديد بإعلامية المدارس الدينية الحديثة التي تلقي بلائمة التخلف

والالتزام على المدرسة التقليدية ورجالها.

وغالب المحاضرات والمناظرات لدى هذه الشرائح الفكرية الاهتمام بنقائض العقائد على ذات النمط الذي وضعته المدرسة النجدية في الجزيرة.

ومن غلاتهم من لا يقبل العلم ولا الفتوى إلا من شيوخٍ يعدون بأصابع الكف الواحدة، ولا يثقون في عالم إسلامي مهما كان علمه ومقامه وزهده وتقواه، ولهم مقولات وتخرصات وتحرشات في الواقع الإسلامي المعاصر يهدمون بها الأبنية الفكرية المتوارثة، ويعالجون انحراف المجتمعاتِ والأنظمةِ بأساليب انفعاليةٍ وقراراتٍ قتالية.

وموقفُنا في هذه الأطروحةِ من هذه الدعوة يتلخص في موافقتِنا لهؤلاء ولغيرهم في مسألة العمل للإسلام ومن أجله، وعدم التخاذل والتواكل في سبيل نصرته وإعادة موقعه من الحياة؛ ولكنا نستقبح النهج الانفعالي والأسلوب البدعي القتالي في معالجة قضايانا الإسلامية الداخلية، خصوصاً في الأوطان المغلوبة على أمرها منذ هيمنة الاستعمار حتى مرحلة الاستثمار.

ونرى من وجهة نظرنا أن استتباع هؤلاء لبرامج المدرسة الإعلامية المعاصرة إسهام خطير في تفتيت عالمية الإسلام، وتمزيق مستطير للمسلمين، وعملٌ نفعي يخدم مصلحةَ القوى العالمية مدبرةِ المكائدِ والصراع الانفعالي بين أهل الملة الواحدة، سواء علم السلفيون ذلك أم لم يعلموه .

وقد حان الوقت لنا جميعاً كي نقيم المرحلة وتجربتها، ونلتفت إلى بعضنا

البعض من داخل الخيمة الإسلامية الواسعة كي نعيد ترتيب هويتنا وهواياتنا مع كافة الخيرين من أمة الإسلام تحت الثوابت الإسلامية العالـمية.

وأهمها اليوم المسألة الاعتقادية والـمسألة الاقتصادية، وكلا المسألتين في مفهومنا قضيةٌ واحدةٌ، إذ لا يعرف الإسلام التقسيم والتجزئة في قضاياه، ولا يعالج واحدة دون الأخرى، والذين يعيبون على المدرسة الذوقية الإسلامية تغليب الجانب الروحي على الجانب المادي في الحياة إنما عابوا أمراً لا يستحق العيب، ولا يخدش في العلاقة بين العبد وربه.

وإنما العيب ينصب على الذين يعطلون العمل والانتماء للـمدارس الفقهية والذوقية، ويدحضون بالشبهات مواقفها المبدئية العالية، ويلزمو ا ما ليس فيها وما لا ينبثق عنها من مسميات الشرك والبدعة، ويختارون لأنفسهم ولأتباعهم مسميات الشمول وصفات الاتباع الكامل، ونقل الأمة الإسلامية من الظلـمات إلى النور، ومن الطاغوت إلى حكم اللّه ورسوله. ثم عند التمحيص والتدقيق لا تجد في عمل وشعارات هؤلاء شيئاً يستحق الوقوف عليه أو الاستتباع له، سواء في القواعد التي تفوح لهم العلـم والكتاب والرؤية، أو في سلوك وطموح الأتباع والأشياع المتحركين المنتفعين المندفعين.

فالـمسألة الاعتقادية أمر مفروغ منه، والـمسلـمون جميعاً تجمعهم

في علاقا م العقائدية ثوابت إسلاميةٌ عالـميةٌ يفقهها الكبير والصغير والذكر والأنثى، وكلها تجتمع في الثوابت الثلاثة : الإسلام، والإيمان، والإحسان. ويتفرع عنها ما كتبه علـماء الملة عبر القرون من تفصيلٍ وتبيينٍ علـمي وعملي واعتقادي، وما نشأ بعد ذلك من تجاوزات ونقائض أو اختلاف في الفهم والتقرير والـمعنى لا يعتبر في المفهوم الإسلامي العالـمي كفراً ولا شركاً ولا إحداثاً، وإنما لكل شيء ضوابطه واستدلالاته.

ولا ينبغي أن تنـزلَ الآيات القرآنيةُ على غير ما أنـزلت، أو أن يستدل ا البعض على غير ما دلت عليه، بل يجب أن تعالج مسألة الإفراط والتفريط بالحكمة والـموعظة الحسنة.

والتوحيد قائم بدعوة المصطفى صلى اللّه عليه وآله وسلـم منذ عصر بزوغه وظهوره، حيث لا يجدد التوحيد ولا يدعو إلى نقض شرك إلا نبي، والعلـماء ا ـدون يخدمون ملةَ الإسلام ويحيون ما اندثر من الحاجة للاجتهاد في المسائل المستجدة، لا يكفرون ولا يبدعون ولا يسحبون بساط الإسلام عن أهله، ويعذُرون الجاهل ويعلـمونه، ويحملون زلةَ العالـم على محاملَ حسنة وينصحونه. وهذا هو الفرق في مفهومنا بين دعاة الإسلام وبين دعاة الإعلام.

وإعادة الأمة على ضوابط الشريعة ممكن بغير هذا الاندفاع المشين، والبتر المهين، وأول طريقٍ يسهم في إعادة الضوابط وتفويت الفرصة على الأعداء المتربصين معرفةُ الدعوة الإسلامية العالـمية المرتفعة فوق مادة النقائض والاختلافات، ومعالجة الانحرافات بالثوابت المرعية والقواعد الشرعية.

وأما المسألةُ الاقتصاديةُ فهي قضية العصر، وموضوع الساعة، ولنا إليها عود في لاحق هذه الأطروحة.

الحَاكِمون

((الحاكمون)) صفةٌ تطلق على رؤوس السلطة في الأنظمة السياسية بمختلف أنماطها، وهم في الوطن العربي والإسلامي أنواع، فمنهم الحاكم بنمط المَلَكِية، ومنهم الحاكم بنمط الجُمهورية، ومنهم الحاكم بنمط السلْطَنة، ومنهم بنمط المشيخة، ومنهم بنمط الإمارة.

وقد ظهرت هذه الأنماط في الوطن العربي والإسلامي بعد تمزق دولة الخلافة الإسلامية، وببدء ظهور الدولة العلـمانية مكا ا، مع توافق الامتداد السياسي للدول الاستعمارية في الوطن العربي والإسلامي كله تحت شعار ((تقسيم تركة الرجل المريض))، وهو الشعار السري الذي كانت تطلقه دول الغرب على نظام الحكم في تركيا.

ومفهومنا في هذه الأطروحة عن الحاكم والحاكمية في هذه المراحل أ ا تمثل الصورة المعتمة للحكم والحاكمية في الإسلام العالـمي الشامل، لأن الحكم ا ـزأ يعني القرار المتنوع، وهذا لا يفيد الصورة الإيجابية في الإسلام، وإنما يعني الانتكاس عن المنهج الصحيح في مسألة الحكم.

وقد كان لجملة من علـماء المذهبية والتصوف ومن نحا نحوهم مواقف محددةٌ ضد الانحراف في الحكم والحاكمية تبلورت إلى مدارس واتجاهات معينة في التاريخ الإسلامي، ويمتاز موقف الحكماء والعلـماء من أتباع

المذهبية الإسلامية والتصوف الإسلامي عن غيرهم من الجماعات والفئات بكونهم حافظوا على توازن وجودهم وأثرهم وتأثيرهم بين الشعوب، بصرف نظرهم عن الحاكمية والحكم جملة وتفصيلاً، وكان لهذا الموقف حفظٌ واستمرار للعلم والأخلاق بين الشعوب المسلمة، برغم ظلامات الحكم فيها من الحكام، وامتحان العلماء بفتن العقائد، وتشويش الأسس والقواعد.

وظل موقف الكثير من علماء المذهبية والتصوف موقف الناصح للحاكم المناصح للمسلمين أجمعين. وهذا هو موقفنا إلى اليوم والليلة على غير مشاركة في الظلم ولا رضى به، حيث إننا نرى أن مجال الحركة والإفادة والنفع الصحيح هو في معايشة الشعوب وعوام المسلمين، وهم القوة المحركة والمجال الدؤوب للخير والإيمان.

ولهذا فإن السياسة الجديدة القادمة علينا من الغرب والشرق اقتنصت هذه الخصوصية، فزرعت بين العلماء والشعوب قبيل الصلحاء والعوام مشاتلَ الخلافات الوهمية، بواسطة الأحداث المندفعين، ليعزلوا بين أثر العلماء الصالحين وبين الشعوب المسلمة بجملة النقائض المبرمجة، وإعلامية النقائض المحرجة.

لقد كانت ثغرة الحكم والحاكمية هي أوسع منفذٍ سلبي دخلت منه بؤر التفرق والانقسامِ في العالم الإسلامي كله، وهذه الثغرة هي المسؤولة الأولى عند

المحاسبة.

ومنها نفَذَ اليهود والنصارى إلى عالم الإسلام والمسلمين، وبهذا النفاذ المدروس فُقِد الإطار الأعلى للدولة الإسلامية الواحدة، وما دام الحكم على هذه الصفةِ المجزأة فالصيغة الفوقية منعدمة الوجود في العالم الإسلامي كلّه، والقرار الإسلامي مفقود أيضاً. وبفقدان الصيغ الفوقية للحكم والقرار يعتبر الأمر بيد العدو المتربص، وهو المسؤول المباشر عن صياغة القرارات وهندسة الصيغ الفوقية.

وقد تمكن العدو الاستعماري خلال تغلغله إلى العقل الإسلامي المعاصر أن يضع لنفسه وسياسته خط رجعةٍ مطاطي، فالكافر لا يهمه أن يكْفُر كل المسلمين، وإنما يهمه أن يرى المسلمين ينفذون برامج الكافر ويستثمرون منها مقومات حياتهم الدينية والدنيوية. ولن يتأتى له ذلك إلا بامتلاك صيغ القرارات في العالم الإسلامي، من خلال امتلاك رقاب الحكام، والإشراف المباشر على خطط الحكم وأنماطه.

إن موقفنا من الحكم والحكام في العصر الحاضر هو موقف السلف الصالح، فأياً كان الحاكم مِلكاً أم رئيساً أم أميراً أم شيخاً أم سلطاناً أم غير ذلك؛ فعلاقتنا به قائمةٌ على النصح والتوجيه والأخذُ على يده إذا ظلم الأمةَ أو جار على أحدٍ منها حتى يعلِن كفره بواحاً، وعندما يعلِن الكفر البواح يعلَن الموقف المناسب لهذا القرار.

ومتى ما كان الحاكم حزبياً أو فئوياً فإننا نعامله بذات القواسم المشتركة مع الحزب والفئة دون إعانةٍ منا له على ظا ـ م أو تبرير حكْمٍ يؤدي به إلى إبطال حق أو إحقاق باطل، ولا نحرض أحداً من شعوب المسا ـ مين على ثورةٍ ولا انقلابٍ أو تجمع سياسي ضد حاكمٍ أو محكوم. ذاك لعا ـ منا أن كافة الأساليب المتخذة منا أو من غيرنا في هذا ا ال الشائك لا تمثل الحل الإسلامي الصحيح ولا تساعد عليه، ونتعاون مع الأفراد الصادقين والجماعات الإسلامية المخلصة على تبيين الحق وتنوير المسا ـ مين في مسألة الحكم والحاكمية، ونحشد طاقاتنا الخيرة في سبيل الدعوة إلى اللّه بالحكمة وا ـ موعظة الحسنة.

والحشد في لغتنا إثارةُ الوجدان العاطفي إلى الفطرة التي فطر اللّه الناس عليها. إن كثيراً من أولئك الذين يدِينون رؤيتنا بأ ا تعين على الظا ـ م بالسكوتِ وعدم تجذيره بالسيف والقوة هم أولئك الذين لا يرضونَ لنا أن نحكم بالعدل عند وصولنا إلى مستوى الحكم با ـ منهج الإسلامي الصحيح.

الرعايا

« الرعايا » اسم جامع لجملةِ الشعوب المستظِلّة بمظلة الأنظمة السياسية في العالـم الإسلامي، بما فيها حشود التنظيمات الحزبية وشبه الحزبية، والفئوية وشبه الفئوية، وكذلك موظفو الحكومات وإداراتِها الرسمية وشبه الرسمية، إضافةً إلى بقية الفئات الاجتماعية من مزارعين وبدو رحل وعمال وقبائل وعساكر وطلاب وغيرهم من الرعايا الاجتماعي الذين تجمعهم البلاد الواسعة ويشتركون في المصالح والخدمات، بما فيهم المرأة المسلـمة وغير المسلـمة، هؤلاء جميعاً هم مادة التشكيلات الاجتماعية المعاصرة.

وقد كانت التشكيلات الاجتماعية في الماضي تختلف بعض الاختلاف عن حاضرها اليوم وفقاً للـمفاهيم والأفكار ومستويات العلاقات الاجتماعية، وقد تحولت تركيبة المجتمع الإسلامي مرة بعد مرة ومرحلة بعد مرحلة، والْتوت مع هذا التحول كثير من المفاهيم لتواكب الحياة المتجددة المتحولة بتأثير السياسات، وتحول الحكومات، وتأثير أجهزة الإعلام، والأقلام، وتربية وتعليم الأجيال في مدارس الأنظمة، وتخرجهم وفق مرادات الحكام.

وحتى المرأة -وهي في مفهوم الحضارة المعاصرة « نصف المجتمع » وجزءٌ لا يتجزأ من رعاياه- دخلت في خِضم التحولات والتغيرات، وأسهمت في هذا التحول بدورٍ واضح البصمات تحت رعاية ودعاية الأجهزة السياسية،

وعناية المدرسة الحديثة الجاهزة، وخرجت من مستواها المنـزلي وتدبيره إلى منافسة الرجال في المدرسة والوظيفة والإدارة والحزب والدولة. وشاركت في التعليم والإعلام والكتابة في الصحف والـمجلات والـمؤلفات، وخرجت من قديم العادات والتقاليد إلى جديدها.

إن المراحل المتحولة قد أبرزت في سلوكِ وطموحِ الرعايا الإسلامي أساليب ومفاهيم خطيرةَ الأثر والتأثير على إسلامية المسلـمين، كما هي في دينهم الحنيف، وشرعهم الشريف.

وألزمتِ التحولات المتغيرةُ شرائح ا تمع -بما فيهم العلـماءُ والوجهاء- أن يقبلوا هذه التحولات، وأن يضعوا لها بين الرعايا قوالب القَبول وسلامةَ التوجهات، باستنباط الفهوم والاستدلالات، مما بلّغَ برعايا العصر الحديث التفكك والتحلل، وضعفَتِ الصلات الأبويةُ القائمةُ على الطاعة والتوقير ورضاء المولى الملك القدير، ليحلّ محلها الولاءُ للدولة والحزب والجماعة والـمؤسسة ورب العمل.

وحتى الزوجةُ صار ولاؤها الحق للوظيفة ومصدر الرزق، أكثر من ولائها المطلق للزوج، ومع بروز مرحلة الصحوة وظهور الاهتمام بالإسلام برز في مجموع الرعايا علاقات جديدةٌ ومنازعات ونواقض عمقتِ العداء، وباعدت بين الأب وابنه وبين الأخ وأخيه، ومزقت العرى بين أهل القرية الواحدة والـمسجد الواحد، حيث سادت جرأةُ الأحداث بفعل الإعلامية الدينية

السياسية، وتنازع المصلون في مساجدهم، والآباء والأبناء في منتديا م ومسامرهم، والـ ـمدرسون والطلاب في مدارسهم ومعاهدهم.

ونشأت الحزبية الدينية وغير الدينية لتحولَ رعايا ا تمع الواحد إلى كتلٍ وجماعاتٍ تدعمها سياسةُ الحكم، وتعمق تناقضا ا محدودية العلـ ـم والفهم. فربما كان الأب ينتمي إلى حزبٍ سياسي غير ديني، وينتمي الابن أو الأخ إلى حزب ديني معتدلٍ أو متطرفٍ، فتتعقد العلاقةُ وتتشوه الصلات، وتنفصم العرى وتموج الفتن في رعايا ا تمع الواحد كموج البحر، وتضطرب العلاقات أي اضطراب.

ويعود ذلك كله إلى التحولاتِ السياسية والاجتماعية المبرمجة، وفي نفس الحال والوقت يعود إلى انفراط عرى المسلـ ـمين وسقوطهم في جحر الضب، واستتباع اليهود والنصارى في مجمل عادا م وتقاليدهم الرسمية وشبه الرسمية، وتأثرهم الجارف بدعوات الغرب والشرق وتأييد الرعايا، المعبر عنها في حديث المصطفى صلى اللّه عليه وآله وسلـ ـم بـ «هيشاتِ الأسواق الذين يتبعونَ كُلّ ناعِق» ؛ لـ ـما تقدمه أجهزةُ الإعلام، وسياسة الأزلام والأقلام والأفلام، من إضاعةٍ للتربية الإسلامية في الأسرة والـ ـمدرسة والـ ـمجتمع.

إن وجهة نظرنا في هذه الأطروحة نحو مسألة الرعايا هي وجهة نظر الإسلام، من حيث إبرازه مكْمن العلةِ وسبب الداء في آخر الزمان، وعلينا

بعد معرفة الأمر تحجيم الأدواء وأسبا ا وعوامل بروزها، واتخاذ الموقف المناسب منها ومن عناصرها، فالرعايا المسلـمون لـم يبلغوا إلى هذا المستوى من الفوضى الاجتماعية إلا بعد أن دبرت لهم المكائد تِلْو المكائد، فحلت م غربةُ الدين وعبادة الدنيا.

وقد بلغ الأمر في هذه المسألة إلى خطر يخشى من عواقبه في ا تمع الإسلامي كله ، حيث استحوذت قوى الشر في العالـم على مصادر الحياة الاقتصادية، ولعبت من خلالها دوراً خطيراً في زعزعة الأوضاع الاقتصادية والـمالية في العالـم، واتسعت أزمات الشعوب بارتفاع الأسعار العالـمية، ومارس الاحتكاريون سياسة الضغط على المستهلك؛ لينفجر الصراع في أتون الحياة الاجتماعية، وتُمتهن الضمائر في سبيل المال والغذاء.

وقد بلغ الحال إلى أعلى مراحل الخطر لدى بيع الدين بالدنيا، وهي الصفة القبيحة في آخر الزمان من أمةٍ لا شرف لها إلا بالدين والـملة، يبيع أحدهم دِينه بعرضٍ من الدنيا، وهذا يعيدنا إلى مناقشة المسائل الاقتصادية، حيث إننا نرى من واقع الحال أن أزمة الأمة اليوم هي أزمة الاقتصاد وليست أزمة الاعتقاد، والأصابع المحركة للأزمات جعلت من الاعتقاد أزمةً ليتسنى لها إسقاط الأمة في أزمةٍ.. إ ا أزمة الاقتصاد.

ومن حيثما أُثيرت أزمةُ الاعتقاد في العالـم الإسلامي رسخت أزمةُ الاقتصاد، والدلائل العقلية كلها تشير إلى الاقتصاد، وأن فتنة هذه الأمة تأتي

من جهته : « لكلّ أمةٍ عِجلٌ، وعجلُ أمتي الدينار والدرهم » ، « يبيع أحدهم دِينه بعرضٍ من الدنيا » ، « فاتقُوا الدنيا واتقُوا النساء »، « إنما أخشى عليكم الدنيا أنْ تنافَسوها فتهلِكَكُم كما أهلَكَت من كان قبلَكم » ، « لكل أمةٍ فتنةٌ، وفتنةُ أمتي المال» .

وهذه الدلالات النبوية موجز من دلالاتٍ كثيرةٍ يصعب استقصاؤها، تبين لهذه الأمة ما يجب التنبه له في أزمانها الأخيرة، من أزماتٍ تودِي بالدين، وتنسف البناء الروحي في الأتباع. وعند تحليل هذه الدلالات مع غيرها من دلالات وأمارات الساعة نجد الواقع المعاش مرسوماً بدقةٍ وعنايةٍ بين هذه المقولات والدلالات بما لا يحتاج إلى تشكيك، ولا إلى تصورات وهمية أو ظنية.

إن المسألةَ الاقتصاديةَ مسألةٌ عقائديةٌ ودينيةٌ، وجزءٌ لا يتجزأ من تركيب الحياة الإسلامية للمسلم.

والرعايا المغرر بهم في مجتمعات المسلمين يمارسون اليوم من داخل هذه المسألة أبشع صور الربا والتحايل والرشوة، وبيع الغرر والخداع، والحلف على السلع كذباً وزوراً، والمعاملة بالغش، إلى غير ذلك من صور المعاملات الاقتصادية المحرمة في شرعة الإسلام.

والمعنِيون بالأمر من ساسة الرعايا وعلماء السلطة والحكم قد تركوا هذا العبث في الأسواق ومراكز البيع والشراء ومعاملة الشركات التجارية

على ما تقتضيه السياسة الربوية العالـمية، والرعايا تبيع وتشتري وتستورد وتصدر على نمط المصارف اليهودية العالـمية.

ولـم نسمع منذ بروز هيمنة المصرفيات اليهودية على اقتصاد المسلـمين أن نظاماً أو حزباً أو تياراً طرح للأمة المغلوبة على أمرها برنامجاً اقتصادياً متحرراً من تبعة المعاملات اليهودية.

ويظن بعض الرعايا المحسوبين على الورع والزهد أن بروز المصرفيات الجديدة المنسوبة للإسلام والـمسلـمين هي الحل الإسلامي في المسألة الاقتصادية، فيسحبون أرصدتـهم من البنوك الغربية والشرقية إلى البنوك الإسلامية والـمصارف العربية المعاصرة، وحقيقةُ الأمرِ أمر وأشد وقْعاً من سابقتها.

فالأذكياء العالـميون هم أسرع عملاً وتصرفاً أمام هذه الظروف، ولهذا نتج عن حسنِ تفكيرهم المبدِع مسألة البنوك الإسلامية. ولعل بعض الفقهاء المعاصرين يجدون العذر المقبول في فتاويهم بجواز العمل والتعامل مع البنوك الإسلامية بعد أن غيرت هذه البنوك سياسة التعامل بأصناف الربا الحرام، وصارت طبيعة المعاملة وفق بنود الفقه الإسلامي الواسع؛ ولكن إجابتنا على هذه المسألة أن هناك أمراً أساسياً اشترطه الإسلام في هذه المصارف أغفلته الفتاوى الفقهية أو هي سكتت عنه حرصاً منها على عدم إزعاج المموِلين لهذه البنوك، وهذا الشرط يقتضي التخلص الكلي من كافة الأموال الربوية الأولى، قال تعالى

: { فإنْ تبتم فلَكُم رؤوس أموالِكم لا تظلـمون ولا تظلـمون }.

وأما العلة الثانية من علل القدح في هذه السياسة الاقتصادية الحديثة هي كونها مربوطةً في درجات التعامل التجاري -بعد مستوى البنك الإسلامي- بالقوانين واللوائح البنكية اليهودية العالـمية، ولربما ظَلتِ الرعايا تحمد ربها الذي خلصها من كابوس الحرام، ويطمئن القادةُ المصرفيون إلى هذا الاطمئنان الذي جاء -كما يقولون- بتوفيق اللّه تعالى، وهم يعلـمون علـم اليقين أن الدورة المالية العليا لهذه الأموال لا تتحرك في السوق العالـمي إلا وفق المعاملات الربوية المعروفة.

وكأني بحديث المصطفى صلى اللّه عليه وآله وسلـم عن سقوط المسلـمين في داء المصرفية اليهودية بعد أن طهر الجزيرة منها يفصح عن حقيقة الحال الواقع، فيقول في حديث أحمد والنسائي : ((يأتي على الناس[1] زمان يأكلون الربا، فمن لـم يأكله أصابه من غباره)) .

أي المقولتين نحكم ونصدق ؟ مقولات العلـماء عن سلامة المنهج الاعتقادي في العواصم الربوية لأن اقتصادها قائم على القواعد الشرعية ؟ أم نصدق كلام من لا ينطق عن الهوى ؟ إضافةً إلى اجتماع الأدلة والشروط عن سقوط المسلـمين في هوة الحرامِ الصرفِ إلا من رحم اللّه.

---

(١) وهم الرعايا.

والعجيب في هذه المسألة أن الأحاديث النبوية المبشرة لأمة الإسلام بظهور زمنٍ قريبٍ ينقذ اللّه فيه الأمة من الجور إلى العدل تكون سماته البارزة أمرين :

(١) المسألة الاقتصادية.

(٢) إضعاف ودحر السياسة العالـمية.

فأما المسألة الاقتصادية فيقول الرسول صلى اللّه عليه وسلـم : « يحثو المال حثياً »، وفي رواية الشيخين : « لا تقوم الساعة حتى يكثر المال فيكم، فيفيض حتى يهم رب المال من يقبل صدقته، وحتى يعرضه ، فيقول الذي يعرضه عليه: لا أرب ، لا حاجة لي فيه » .

والثانية: تحجيم شأن اليهود والنصارى العابثين في الأرض إلى الموقع والحجم المناسب لهم.

وإذا كانت هذه العلامة المنتظرة اليوم لدى أهل السنة والجماعة فهل بعد هذا الأمر من شك في أن المسلـمين اليوم قد سقطوا في جحرِ الضب على مناخرهم ؟

إن موقفنا من المسألة الاقتصادية في هذه الأطروحة هو موقفنا من المسألة الاعتقادية، أي: إننا نرى أن عدم مشاركتنا الفعلية كمدرسة ذات منهج وأبعاد في التعاون مع «دعاة التنفيذ لهذه السياسات الاقتصادية » هو عين الصواب، مع عدم الرضى عن كافة التبريرات الاقتصادية المعاصرة.. المبررةِ أشكالَ التعامل مع المؤسسات الربوية، شأننا في هذا الأمر هو شأننا في المسألة الاعتقادية، أي: إن

البرامج المطروحة في ساحة العمل الإسلامي اليوم حول المسألة الاعتقادية تقتضي منا عدم التعاون في بثها أو نشرها، بل تقتضي إدراكنا عدم جدواها في تصحيح طرفي الإفراط والتفريط الكائن في الأمة.

ولـم يكن الإسلام فقيراً عن الحل أو عن الإجابة الصحيحة لـمعالجة كلا المسألتين لو أراد الخَيرون من المسلـمين ذلك.

إن المتجرئين في الواقع المعاصر على نسبة العدل والنجاة والسلامة لـمنهجهم ديناً ودولة، مع إدراكهم غثائية الواقع وغثائية التطبيقات فيه، ومشاركتهم الفعلية لتأمين سلامة الرعايا المحركة للأنشطة الاقتصادية الحرام: إن هؤلاء هم المطالبون بإغناء هذه الأطروحة حول المسألة الاقتصادية، حيث إنّ مدرستنا المذهبية والذوقية قد أعلنت موقفها أمام الحكم والاقتصاد وعدم المشاركة فيه بشكل مباشر، واتخذت شطر العلـم والأخلاق والتربية والنصح لكل مسلـم معادلاً ملائماً لطموح رجالها الخيرين، حتى تستعيد الأمة الإسلامية توازنها الحقيقي في مسألة الحكم والدولة، ومسألة العلـم والعمل، ومسألة الاقتصاد والاعتقاد، وعند ذلك يلتئم الجرح، ويكتمل الجسد الممزق.

وتعود العالـمية الإسلامية إلى موقعها من الحياة، وتسقط عالـمية النظام العالـمي الزائفة، وهذا هو الأمر المرجى والـمنتظر، وإن غَداً لِناظِرِهِ قَريب.

الصور الباهتةُ في مسِيرةِ العالــم المعاصِر

يعتبر الأمر الذي نحن نناقشه هنا برغبتنا في هذه الأطروحة أساساً من أساسات إعادة ترتيب علاقتنا بالحياة المعاصرة ومظاهرها، وعلاقتنا بحركة التاريخ منذ عهد الإسلام إلى اليوم، وأساساً أيضاً من أسس إبراز وجهة نظر خاصة بالـمدرسة الذوقية المذهبية، ممثلة الفكر الإسلامي التنويري في كثير من رقعة العالـم الإسلامي أمام كافة المنهجيات الإسلامية المتحركة والساكنة الحديثة.

والحق في ذاته مر؛ ولكن الأمر منه أن يصرح به المرء ويعلنه عند تضافر الغالبية من الناس على تجرع الباطل واستمرائه، والباطل له جولة، ومصيبته تكمن في استحواذه على عقول الكثير حتى يصبح جزءاً من نسق الحياة ونظامها المألوف، وعندها يصعب استقصاء جذوره وبتر دائه.

وقد شاهدنا لهذا الباطل مثالاً حياً خلال مسيرات الدعوات الإلحادية المتمرحلة في جنوب اليمن إبان التفاف الجمهور الأوسع حول الشعارات البراقة، حتى إذا ما فات الوقت واضمحل الحماس تكشف الأمر عن هوة سحيقة لا مثيل لها في تجارب الأمم الإسلامية؛ ولكن القافلة الدؤوبة في طريق الانحراف قد بلغت إلى حيث يراد لها أن تبلغ، ليأخذ الزمام جيلٌ جديد بشعاراتٍ جديدةٍ تنطلق بالقافلة نحو هاوية أخرى. ومن سير هذه المسيرات المنحرفة تستثمر القوى العالـمية المحركة لهذه الانطلاقات

مرحلياتِ المسيرة لخدمة مصالحها العليا.

ومع أن الجيل الباقي من مدرسة المذهبية والتصوف لـم يكن بالعمق الفكري المناسب لإدراك مثل هذه السياسات العميقة؛ إلا أنه لا يفوته مجريات وآثار النشاط الفكري ضد المذهبية وضد مدرسة الأخلاق الإسلامية منذ بروز الاستعمار، بعد تقسيم تركة الرجل المريض حتى عصرنا الحاضر.

وبمقدار معين من التأمل والتفكر وتتبع مجريات المراحل المتلاحقة وقراءة ما يمكن قراءته من كتب المفكرين الإسلاميين المعاصرين أولي البعد العالـمي والفكر الإسلامي الشمولي: تبرز للـمشاهد ألوانٌ متعددةٌ من الصور الباهتة حقاً في مسيرة العالـم المعاصر، إضافة إلى تجديد القراءة الحديثية للسنة النبوية وبعث غوامض أسرارها.. المبينة أدق صور الغثائية الفكرية والاقتصادية والسياسية والتربوية التي تحل بهذا العالـم، عند تكالب الأمم على القصعة الدسمة، مما يكشف بوضوح إعتام الأفق الحديث، ويضع النقاط على الحروف أمام العديد من مجريات الحياة المعاصرة في عواصم العالـم الإسلامي.

لقد تأكد بالدليل القاطع أن للقوى العالـمية ضلعاً كبيراً في كافة الأحداث المتغيرة على رقعة العالـم الإسلامي؛ ولكن الأصابع الخفية المحركة للـمسيرات الغثائية قد كسبت الرهان في إدارة دفة المراحل بعناية فائقة حتى اليوم.

لقد مر العالـم الإسلامي المعاصر منذ سقوط دولة الخلافة بمراحل استعمارية متنوعة كان لها أعظم الأثر في تذويب الشخصية الإسلامية لتصبح شخصيةً تابعةً للبرامج الغثائية، و بهذه الغثائية المبرمجة صارت شخصيةُ الإنسان المسلـم مجرد أداةٍ خدماتية في سوق العرض والطلب ومؤسساته.

وبقيت مسألةُ التدين والعزة الإسلامية مسألةً شخصيةً يتفاوت فيها عمال المؤسسات حسب المواقف الذاتية للفرد منهم وأثر بيئته وأسرته، وليت هذا الأمر كان موقوفاً على هذه الخدعة، بل تطور الأمر من إضعاف الشخصية الإسلامية وخلخلة علاقتها بالدين عبادة وعادة وأمانة، إلى تكوين بؤرٍ فكريةٍ متعارضة من داخل الجماعات الإسلامية تدعمها السياسات العالـمية بشكل غير مباشر، و يهئ الفرص لتقويتها في الواقع المعتم لـمنافسة وضرب وتطويع الغثائيين من المسلـمين لحرب دينية عقائدية فتاكة.

وبين المرحلة والـمرحلة تدفع إلى ساحة التناقضات المهترئة بفصل جديد، ينقسم من داخل هذه الجماعة أو تلك، ليوسع دائرة التناقضات ويغرب بالناس إلى جحر الضب[1] .

---

(١) يلاحظ القارئ في الصفحتين التاليتين رسماً توضيحياً لانهيار القرار الإسلامي وآخر لمظاهر النظام العالمي الموحد.

{ الخلافة الإسلامية }

اليهود — اليهود

بريطانيا
فرنسا

تركيا « تركة الرجل المريض »

ألمانيا
إيطاليا

انقلابات

الاحتلال الصهيوني لفلسطين

ثورات

زعزعة الأوضاع في العالـم العربي

اضطرابات

اليهود — اليهود

دولة مصطفى أتاتورك

[مـرحـلـة الاسـتـعـمـار]

دول شرقية

دويلات عربية وإسلامية
النظام الشيوعي
انقلابات
ثورات
إلحاد

الحرب الباردة

بين الغرب والشرق

دول غربية

دويلات عربية وإسلامية
النظام الرأسمالي
ترويض اقتصادي
واجتماعي وسياسي
و ىب ثروات

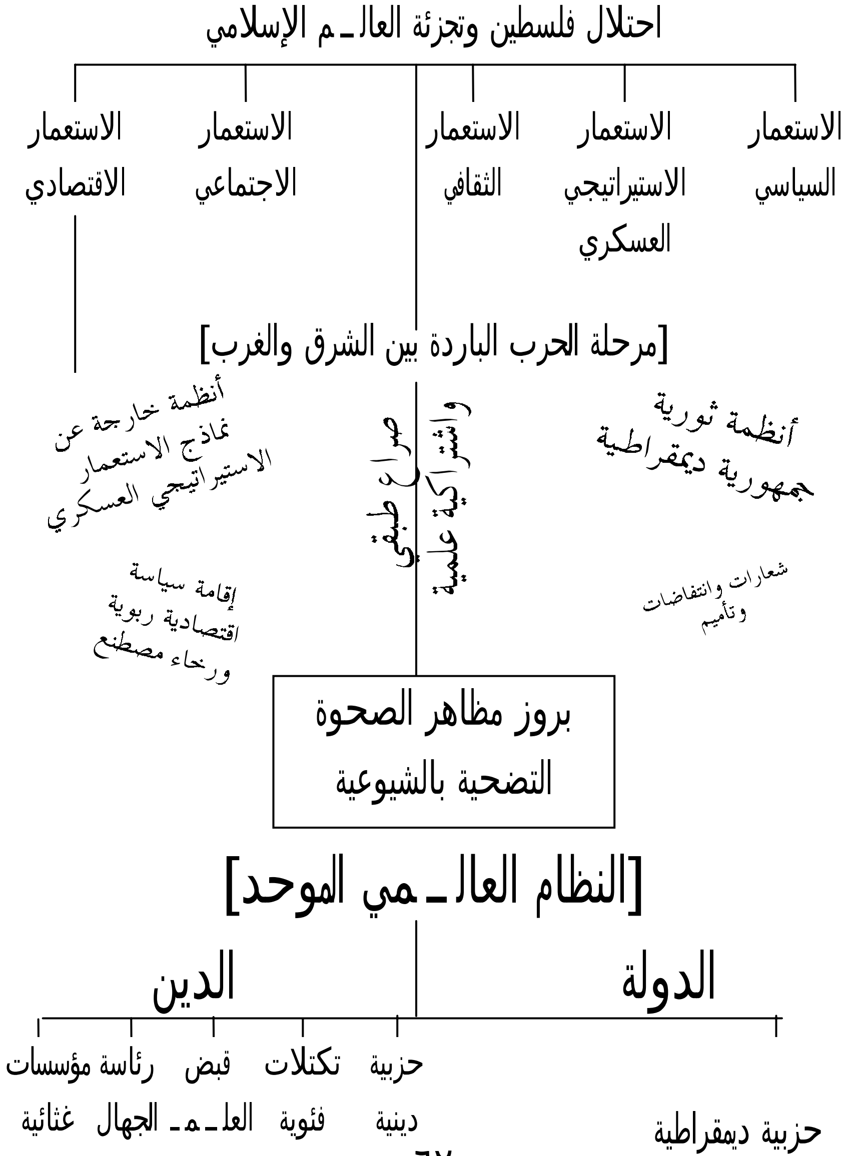
النظام العالـمي الموحد]

تحالف الرقعة الأوروبية واليهود

دول عربية وإسلامية غثائية
وتمزيق داخلي

دول غربية وشرقية مستثـمرة
وتصفية الإسلام في أوروبا

سقوط وتقسيم تركة الرجل المريض



أنظِمةُ المصالح ودِين الشعارات

هناك فرق كبير جداً بين إسلامية الواقع الإسلامي وبين الإسلام المرقوم في الكتاب والسنة، فالعالـم الإسلامي اليوم ثـمرةُ نشاطٍ محمومٍ قد فرغ الإسلام الحقيقي عن أوعيته؛ ولكنها بقيت تحمل اسم ((الإسلام)) .

و((الإسلام)) شعار إعلامي، ولفظٌ كلامي، لا يتجاوز قيمة حروفه في ذهن المطِلع على المعنى المقصود من الرقم، و((المسلـمون)) في هذا الواقع المعاصر المعبر عنه بالأنظمة هم مجرد جموعٍ من الناس تجمع بينهم مصالحُ اجتماعيةٌ واقتصاديةٌ وانطباعات فكريةٌ متنوعةٌ أكثر من أن تجمعهم مبادئ دينيةٌ يجتمعون أو يتفرقون عليها.

فالدويلات الإسلامية ممزقةُ الأوصال، وكل دويلةٍ لها دستورها وقانو ا وحدودها وسما ا الخاصة ا، لا تجمعها مع جار ا من الدول أي صلةٍ رسميةٍ ما عدا ما يسمى في القانون الدولي بـ ((حسن الجوار)).

و((حسن الجوار)) قائم على استقلالية كل دويلة بذا ا، ويعد الفرد المسلـم في هذه الدويلة منسوباً لها قانوناً، وولاءً، وهوية، وإسلاميته غير معتبرة في الدولة ا اورة إن لـم يلتزم بشروط القانون المحلي لها.

والشعوب في هذه الدويلات تنشطر علاقا م الاجتماعية وفق انتماءا م السياسية والدينية، فالحزبيون يتناحرون وفق مرسوم المصالح الحزبية خلال

الانتخابات ومواسم الترشيحات، وعلى المنابر السلطوية، والفئويون ينازعون الجميع مواقعهم الفوقية والشعبية وفق مرسوم دِيني مبني على إشاعة التناقضات وفرقعة التهجمات والتخرصات.

والـموظفون يمارسون الأعمال الوظيفية بآليةٍ صناعيةٍ بحتةٍ مجردةٍ عن العواطف والثقة المتبادلة، مع تفَشي الأمراض الإدارية كالـمحسوبية والرشوة والبطالة المقنعة، والتجاوز في العمل والازدواجية والاختلاس، والتهاون في أداء الواجبات، وتعطيل المصالح العامة.

وهذا التناقض المحموم ، والتمزق المحتوم ، قائم على قاعدة رسمتها المدرسة الاستشراقية مذ وضعت يدها على مقدرات هذه الأمة، هذه القاعدة هي رائدة الصراع في مسرح الأحداث العالـمية والإسلامية.

والـمسلـمون اليوم هم أقل اهتماماً بدراسة هذه المسألة الخطيرة أو فهم نتائجها في حيا م، ولربما كان منهم من يعيب الاشتغال منا بمثل هذا الإيضاح والتبيين، ومنهم من لا يفهم الإسلام العالـمي الشاملَ إلا من حيث يعيش ويفكر ويستفيد، فلا يرى في اهتمامنا بعالـمية الإسلام نفعاً ولا جدوى.

والعذر لهؤلاء واجب وحتمي؛ لأن المثل العربي القديم يقول: « وكل إناءٍ بالذي فيه ينضح ».

ولا نرى وجوب اهتمام العوام من المسلـمين بمثل هذا الشأن، وإنما نرى وجوبه على العلـماء والباحثين ودارسي الجامعات الإسلامية؛ لينـزلوه خلال محاضرا م ومذاكرا م ولقاءا م وندوا م على مسامع الأمة الإسلامية بلغة يفهمو ا ويدركون أبعادها.

إن غياب العلـم ذه المسائل عن عقول الأمة خيانةٌ للعلـم وللإسلام، إضافة إلى إتاحة الفرصة والوقت للدجالين الأفاكين لتثبيت جهم المنحرف، ليصير قاعدة في المسلـمين وهم لا يعلـمون، وقد تحقق هذا الأمر واستشرى اليوم بصورة تبعث على القلق وتنذر بشر مستطير والعياذ باللّه.

ماذا عن الجِهادِ؟.. والاِجتِهاد ؟..

تشن إعلاميةُ عصرنا حملاتٍ واسعةَ المدى حول قضية «الجهاد» و«الاجتهاد»، وكل مدرسة أو جماعة تتناول هذه القضية من زاوية معينة، وكثير منهم من يكون تناولهم للجهاد مبنياً على انفعالات الواقع ودفعات الظروف، وهؤلاء غالباً ما يعيبون على مخالفيهم موقفهم في مسألة الجهاد، ويعتبرون علـماء مدرسة المذهبية والذوقية من المثبطين عن دعوة الجهاد.

وموقفنا في هذه الأطروحة لا يختلف عن موقف علـماء أهل السنة والجماعة، وإنما قد يضيف إلى موقفهم إيضاحاً يتلاءم مع المرحلة، فالجهاد فرض عينٍ لازم عند استباحة الكفار بيضة الإسلام، وهو فرض كفايةٍ في غير ذلك إلا إذا دعا إليه الوالي المسلـم. وتفسيرنا لـمسألة استباحة بيضة الإسلام تبرز لجيلنا المعاصر موقفَنا من دور الكافر في استباحته السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للعالـم الإسلامي كله، بحيث لا تستطيع الأمة الإسلامية اليوم اتخاذَ قرارٍ مجموعٍ ضد الكافر، بينما يستطيع الكافر اتخاذَ قراره ضد المسلـمين أجمع، وتحديهم بالتهديد والحرب والـمقاطعة الاقتصادية.

ومن هذه الحيثية نرى أن اتخاذ قرار الجهاد لن يتأتى اليوم بالشرط الشرعي أبداً ؛ لغياب الصيغة الحكومية الفوقية الموحدة، ولأن القرارات المتخذة اليوم في أي منطقة من مناطق العالـم الإسلامي بالجهاد إما قاصرةٌ

عن شروط الجهاد الفرض العيني؛ لأ ا تحت رايةٍ حزبيةٍ أو فئويةٍ غير واضحة المعالـم والأبعاد، أو أن تكون « دعوةً إقليمية » محددةً بقضيةٍ وطنيةٍ في ركنٍ من أركان العالـم الإسلامي لا تحمل صفة العالـمية الشمولية ولا تتحدث باسمها.

ومع هذا وذاك فإن الجهاد الذي أخبر عنه صلى اللّه عليه وآله وسلـم، وأنه يدوم على البسيطة لا ينقطع؛ فأمر لا نختلف عليه، وسماته وعلاماته واضحةٌ في بعض البلاد الإسلامية؛ ولكنه -لأمر قد قضاه اللّه– لازال مشوباً بالضبابية الفكرية والإعلامية المعاصرة.

وأما القفزات الانفعالية البارزة على مسرح الأحداث الداخلية لبعض البلاد الإسلامية، والـمتخِذة مسمى « الجهاد » فغايةُ ما نفسرها به أ ا ردةُ فعلٍ عنيفةٌ ضد القفزات الانفعالية السياسية المتخِذة صفةَ العلـمانية أو الاشتراكية المحاربة جوهر الإسلام.. بصفةٍ غير مباشرة وحيناً بصفة مباشرة، ويعيب هذه الحركات كو ا تخلط في بعض الأحوال بين عدالة الجهاد المقدس، وبين تنفيذها لبرامج دينية قاصرة تفرق وحدة الإسلام وتفتت عالـمية المسلـمين، وتعمق التناقضات الفكرية بين الجيل المعاصر والأجيال التقليدية.

ومتى ما أدركت جماعات الحركة الإسلامية دورها الجهادي الحق، وعرفت عدونا المشترك، واستبدلت مكان البرامج القاصرة شمولية الإسلام،

وقدمت الأرواح في سبيل اللّه تعالى وليس لعرضٍ من الدنيا قليل؛ فالمناصرة والمؤازرة واجبةٌ وجوباً كفائياً حتى يتعين أمر الحكم الإسلامي الشامل؛ ليصبح الوجوب وجوباً عينياً لا نكوص عنه ولا رجوع.

وأما مسألة الاجتهاد وعدم التقليد فقد أشبع العلماء الحديث عنها كل من وجهة نظره العلمية، ومنهم من أغلق باب الاجتهاد، ومنهم من تركه مفتوحاً بغير ضوابط حتى صار القزم الجاهل المنتمي إلى أي حركة فكرية يدعي الاجتهاد ويرفض الإسلام المقلد.

وهؤلاء الأحداث إنما أرادوا بجهلهم أن يلزموا جيلهم الغثائي اتباعهم وتقليدهم على ما هم فيه من عماياتٍ وغواياتٍ وتخرصاتٍ وتخبطات لا ترقى إلى مستوى تقليد المذاهب الشاذة، فضلاً من أن ترقى إلى مستوى الاجتهاد ذاته.

ووجهة نظرنا في هذه المسألة أن الاجتهاد مفتوح لم يغلق، ولن يغلق حتى تقوم الساعة؛ ولكنه مشروط بشروط:

أولها : اعتبار الاجتهادات الفقهية السابقة أصلاً من أصول البنية الفكرية الإسلامية، بما فيها المذاهب الأربعة وغيرها من المذاهب الإسلامية ما عدا الشذوذ المخالف لثوابت الإسلام.

ثانياً : اعتماد المذهبية الفقهية المعروفة أساساً في الواقع الإسلامي المعاصر، وعليها تبنى أحكام القضاء والفتوى والمعاملات وغيرها، كل بلد بما يلائمها.

الثالث : فتح باب الاجتهاد في المسائل المستجدة التي لـم يسبق فيها البحث، وهو من ضرورات الحياة المعاصرة.

الرابع : جواز العمل بالأقوال المذهبية عند الحاجة إليها دون انتقاء ولا تجاوز.

وفوق هذا وذاك نرى أن الحل الأمثل لإعطاء الاجتهاد في الإسلام مكانه الصحيح إقامة المؤتمرات الإسلامية الشاملة التي تجمع علـماء المذاهب كلهم، لتتجسد فيهم عالـمية الإسلام، ويناقشوا ضوابط الملة بروح إسلامية عالـمية شاملة، من خلال الدراسات الفقهية الوافية.

ولا قيمة في منظورنا للـمؤتمرات الجانبية التي تدعو إليها بعض المؤسسات الفكرية المعاصرة، ذات المدلول الاجتهادي المبرمج، القاصر عن استيعاب العالـمية الإسلامية في المعاملات القانونية بين المسلـم والـمسلـم، فضلاً عن استيعا ا للثوابت العالـمية الشاملة.

إن ما يسمى اليوم في بعض المؤسسات الفكرية الإسلامية المنتمية إلى مكان وزمان معين ومحدد «بالدعوة للـمذهب الجامع» -ويقول عنهم قائلهم: « إن اللّه تعالى لـم يأمرنا أن نتعبده بقول الإمام الحنفي، ولا المالكي، ولا الشافعي، ولا الحنبلي، وإنما أمرنا أن نتعبده بكتابه وسنة نبيه صلى اللّه عليه وآله وسلـم » - إن هذه في منظورنا دعوةٌ باطلةٌ من أساسها، لأن المذاهب المتحدث عنها ذه الإعلامية الغريبة إنما أمرتنا في

اتباعها بالعمل على كتاب اللّه وسنة رسوله، وقواعدها الاجتهادية نابعةٌ من تلك الأسس وقائمة على خدمتها، والعالـم الإسلامي كله -من طرفه إلى طرفه- قائمةٌ قواعده العلـمية والقضائية والفقهية والتعليمية على أساس المذاهب الإسلامية المألوفة.

وحاجتنا للاجتهاد وفتح بابه لا تخولُنا التنمر على المذهبية الإسلامية، بل تلزمنا الأدب للفقه والفقهاء وثـمرات أقلامهم، كما هو حال المتنمرين من المدرسة الإسلامية عندما ينصحون ضحاياهم بالالتزام للعلـم والعلـماء، ويقولون في محاضراتهم ومقالاتهم: «إنّ لحوم العلـماء مسمومة»، وهي عبارةُ ترويضٍ لقبول الغوغائية الغثائية برامج النقض الإعلامية المعاصرة، تحت شعار احترام العلـم والعلـماء.

وما أعظم إسلاميتنا عندما تطالب الأجيال باحترامنا، ونحن نحترم الإسلام في علـمائه ومجتهديه، وهذه صفة المسلـم الحق: «من سلـم المسلـمون من لسانه ويده».

إن موقفنا من بدعة «المذهب الجامع» موقفنا من دعاته وأتباعه، حيث لا تفسير عندنا لهذه المذهبية الجديدة سوى أن ندرس منشأها وأبعادها وآثارها في الحياة المعاصرة، ثم نحجم موقعها في مستوى المنشأ الذي برزت منه، ونعذر المخدوعين ونطالب العقلاء في هذه المدرسة بإعادة النظر في هذا التهور المدعوم، والاجتهاد البدعي المزعوم.

إن هناك فرقاً كبيراً بين فتح باب الاجتهاد لخدمة التراث الفقهي الإسلامي وتجديد مضامينه، وبين تذويب المسلـم المتمذهب في حومة صراع لا قرار لها.

إن عالـمنا الإسلامي – من طرفه إلى طرفه – يمر اليوم بمرحلتين بالترتيب :

الأولى : سياسةٌ عالـميةٌ تدفع بالـمنهجية التعليمية المعاصرة إلى طمس المذهبية الإسلامية في المدارس والجامعات.

والثانية : سياسةٌ إعلاميةٌ إسلاميةٌ تدفع بضحايا المدارس -الـمنقطعة عقولهم وعلومهم عن العلـم والعلـماء- إلى بدعة « المذهب الجامع »، المتمثل في برنامج دعوي سياسي متناقض، يخدم مؤسساته الفكرية والسياسية والاقتصادية أكثر من كونه يخدم الإسلام، أما المسلـمون فلا خدمة فيه لهم، ولا مكان يتلاءم مع الإسلام العالـمي الشامل الكامل.

إ ا محنة عظيمة القدر والآثار، ولا مجال في هذا الأمر العصيب غير الاسترجاع والدعاء للسميع ا يب. إنا للّه وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم .

ورقةُ التحدي

ليس في هذا العالم البشري سوى مظهرين عالميين تنطوي تحت البارز منهما بقيةُ المظاهر والدعوات والشعارات، فالمظهر العالمي الأول : آل البيت النبوي، والمظهر الثاني : اليهود.

وقد وردت هذه العالمية في نصوص القرآن والسنة، ولم تترك مطلقةً للاختيارات الانفعالية، فآل البيت النبوي أمناء هذه الأمة هم والقرآن لا يفترقان حتى يردا على النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم الحوض يوم القيامة، ويؤيد هذه العالمية قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه أحمد في ((مسنده)): ((إني أُوشِك أن أُدعى فأُجيب، وإني تارك فيكم الثقلين: كتاب اللّه عز وجلّ حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي.. وإنّ اللطيف أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا بماذا تخلفوني فيهما)).

وقد حالت الأسباب اليوم -وقبل اليوم- بين آل البيت النبوي وبين عموم المسلمين، وعمقت التناقضات الاجتماعية بفعل السياسات العلمانية والإلحادية، حتى صار الانتماء لآل البيت ومدرستهم تهمةً تقدح في عقيدة الإنسان، وجنوحاً عن منهج أهل الإيمان.

وأما عالمية اليهود فهي العالمية المادية المنافسة للعالمية الروحية لآل البيت النبوي ومدارسهم في العالم، وقد بدأت هذه المنافسة العالمية منذ عهده صلى اللّه عليه وآله وسلم، ولهذا كان لبروزه صلى اللّه عليه وآله وسلم وبروز المنهج القرآني من بعده إخفات وإسكات لليهودية وإخراس لأبواقها؛ ولكنها ظلّت تعمل ضد الإسلام والمسلمين بشتى المكائد والمفاسد، بخبث عقائدي، ومكر ودهاء تاريخي، حتى بلغ الحال إلى نكباتٍ خلف نكباتٍ أودت بالخلافة الإسلامية كلها على عهد الطاغية مصطفى أتاتورك، وبيد اليهود أنفسهم، وهم وقود الفتنة آنذاك وحراس بؤرها.

وموقفنا في هذه الأطروحة من كافة الأحداث والتقلبات الفكرية وغيرها من التحولات نابعةٌ من إدراكنا الواعي أنها تصب في خدمة إحدى العالميتين: إما عالمية اليهود، القابضة اليوم على أزمة السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم، المؤديةِ بالضرورة إلى جحر الضب، الذي تبرز من جوانبه رايات المسيخ الدجال. وإما عالمية أهل البيت النبوي ومدرستهم العالمية التي تقارن الكتاب السماوي، ولا تنفصم عنه حتى يردان الحوض.

وأياً كانت صفة الضعف الذي عليه آل البيت اليوم ومدارسهم؛ فإن اهتمام المدرسة الاستشراقية ومؤسساتها الفكرية بدراسة هذه المسألة، وتتبع

ظواهرها ومواقعها ورجالها، وخنق أصوا م في داخل الأوطان الإسلامية، بواسطة الإعلاميات المقبوضة والصرخات والخطط المبرمجة؛ أياً كان ضعفهم فإن الحق يظل هو الحق مهما علا دخان الباطل وانتشر :

ولابد للّيل أن ينجلي ولابد للقَيدِ أنْ ينكَسِر

ولا يخالطنا شك ولا ريب أن مدرسة آل البيت العالـ مية هي الحل الأمثل لـ معالجة التناقضات الفكرية في الواقع الإسلامي المتناقض؛ لأ ا هي المستوعبةُ بيقينٍ كافة الأجناس والأمم تحت دائرة «التقوى»: { إنّ أكرمكم عند اللّه أتقاكم }.

وهي المدرسة التي دعيت أمة الإسلام إلى اتباعها « على منهج الكتاب والسنة »، فالحل الأمثل والفيصل الأشمل بين الحق والباطل يكمن في ظهور رايا ا العالـ مية.

وهذه الرايات - برغم وجودها اليوم؛ ولكنها ليست على الصفة الإعلامية التي تدندن لها الأبواق، وتتنازع مع أتباعها سماسرة التجارة في الأسواق - هي المشار إليها بالأصابع، حيث لا تذوب في دوائر الدعوات الحزبية، ولا تخضع للتنظيرات الفئوية، ولا ترفع شعار المؤسسات الدينية ولا الدنيوية، ولا ترتاح إلى وجوهِ أصحا ا الأعين الحاكمةُ في ا تمعات الغثائية.

وغايةُ ما يمكن لنا أن نتعرف عليها أننا سنجدها مدرسةً تلَقفتها الأقلام والأزلام والإعلام بتحجيم النقائض والنقائص، وبتعميم الدعايات

والسعايات والإشاعات، وارتعاد فرائص الهَيشاتِ على المنابر وعند الكتابة عند وصفها بالغنوص والتلْبابِثية وعقدة الحرمان، وهي في الوقت ذاته الفاصل بين الصورتين والصفتين والبرزخين حين تبرز عالـميتها الشاملة؛ لتظهر قزمية الإعلام وتمحور أشياع المؤسسات وعلـماء الحكام، في مساحة ضيقة لا تتجاوز الأفق الذي تبلغ إليه نظرات الأعين الحسيرة، وقفزات الرؤى الفكرية القصيرة.

وإنّ غداً لِناظِرِهِ قَرِيب..

الموقف الأخير

نحن لا نحمل العداء لأحدٍ ولو عادانا إلا إذا كان خارج دائرة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، أو كان منافقاً بين النفاق، يظهر الإيمان ويبطن الكفر، ولنا عليه من الله بفعله بينة، وعلاقتنا بالأمة الإسلامية هي علاقة المحبة في ذات الله ورسوله، ولا نطالب أحداً بحق ولا نسعى إليه، ولا نعاقب أحداً لم يعرف حقنا إن كان لنا حق نستحقه، بل إننا نرى أن علينا للمسلمين حقوقاً كثيرةً لم نوفها، خصوصاً نحن المتأخرين من المنسوبين لمدرسة أهل السنة والجماعة، والمنسوبين إلى المذهبية ومدرسة التصوف الإسلامي.

كما أننا بجهلنا التام ومخالفتنا البينة كثيراً من أعمال السلف الصالح في العادات والمواقف، وتأثرنا بالمدرسة الإعلامية الحديثة، واتخاذ بعض الأساليب السلوكية الجانحة إما إلى الإفراط في بعض الاعتقادات، أو التفريط في مسائل العبادات؛ إننا بجميع ذلك قد أسهمنا في تقويض منهجنا المبارك، وفتح باب العداء والتهجم عليه ممن يعلم وممن لا يعلم.

وما دندنة العديد من معارضي أهل البيت اليوم إلا وهي قائمة على تعديد العيوب وتحجيم النقائص، التي قد يقع فيها البعض منا، فتصير حجة للمغرض ضد الجميع.

ولهذا وذاك فإن أطروحتنا هذه تحمل موقفنا العالـمي الثابت من أنفسنا قبل غيرنا، وأن نجاح مثل هذه المفاهيم إنما يقوم على إدراكنا نحن قبل غيرنا موقف العالـمية الإسلامية التي نريد أن نجسدها في الناس، ونريد الناس أن يفهموها من خلال مدرستنا.

ونعلـم أن المرحلة التي نعاصرها قد أورثت مدارس الإسلام كلها ضعفاً وتفككاً لا تحسد عليه، وأن المخرج من هذا الحال المزري هو معرفة الإسلام من خلال ثوابته الشاملة لا من حيث البرامج الدينية المطروحة في الساحة.

و يب برجال الفكر والسياسة والاقتصاد والتربية والتعليم أن يتحرروا عن رِبقَةِ التبعِية للـمدارس المقبوضة، ويعلنوا مواقفَهم الإسلاميةَ العالـميةَ للـمدرسة التي يقول فيها المبعوث الأمثل صلى اللّٰه عليه وآله وسلـم : « مثل المؤمنين في توادهِم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » . ومن كبرت نفسه عن عالـمية الإسلام ولـم يرد إلا البرامج التي يأكل ا ويحكم من خلالها فعليه أن يجهز نفسه لخدمة الدجال بين عشية وضحاها.

{ويقولون متى هذا الفتح إن كنتم صادقين. قل يوم الفتح لا ينفع الذين كفروا إيما ُم ولا هم ينظرون. فأعرِض عنهم وانتظر إ م منتظرون} [السجدة: ٢٨-٣٠]. وصلى اللّٰه على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا باللّٰه العلي العظيم.

الفهرس